الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

## اللجنة الأولى
الجلسة ١٢
الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البندان ٦٤ و ٦٥ من جدول الأعمال والبنود من ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي**

**السيد جاياناما** (تايلند) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهاني على انتخابكم رئيسا، وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

وإنه لمما يبعث على الأسف إننا، أي المجتمع الدولي، لا نـــزال، ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة، نواجه طيفا واسعا من التحديات التقليدية والجديدة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. فالانشغالات التقليدية بشأن مسائل من قبيل التراكم الهائل لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك نزع السـلاح النووي قد رافقتها تحديات جديدة ونشـــوء شواغـــل أمنية مثل الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة.

وفي هذه البيئة الأمنية المعقدة يتعين علينا أن نعتنق فكرة جديدة شاملة للأمن تتصدى على نحو فعال لهذه التحديات المتعددة الجوانب في الوقت الذي تـُولي فيه أولوية قصوى لمصالح الشعوب ورفاهها. ويجب تناول نزع السلاح والأمن الدولي من منظور توفير الأمن البشري.

فسلامة الشعب المعرضة للخطر هي من أهم عناصر الأمن البشري. وفي هذا الصدد، فإن الألغام الأرضية تشكل تهديدا كبيرا. ولذا فإننا نعلق أهمية كبيرة على معالجة مشكلة الألغام الأرضية بجميع جوانبها. وهذا يتطلب اتباع نهج شامل. فإزالة الألغام تمثل خطوة أولى هامة، إلا أنها لا تشكل إلا جزءا من الجواب. ويجب أن ترافقها زيادة الاهتمام بالوعي بالألغام، وبرامج مساعدة الضحايا وعملية إعادة التأهيل في الأجل الطويل.

وتايلند ملتزمة باتفاقية أوتاوا، لا لأن العديد من مواطنيها هم من ضحايا الألغام الأرضية، بل لأننا نؤمن إيمانا قويا أيضا بالمبادئ الإنسانية التي تشكل جوهر الاتفاقية نفسه. ويسرنا أن نشير إلى أن ١٣٥ دولة قد وقعت على اتفاقية أوتاوا وصدقت عليها ٨٦ دولة، بما فيها تايلند. ونحث الدول المتبقية على الانضمام إلى الاتفاقية وإلى التكاتف في هذا الجهد العالمي لإزالة أسلحة الإرهاب هذي التي تقتل الأفراد وتشوههم بصورة عشوائية.

وكجزء من إجراءات متابعة الاتفاقية التي نضطلع بها، فقد أنشأنا مركز تايلند للأعمال المتعلقة بالألغام،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الذي يشكل البؤرة الوطنية في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. وبالرغم من مواردها المحدودة، اضطلعت تايلند بنشاطات عديدة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. واضطلع المركز بتنظيم دورات تدريبية تتعلق بإزالة الألغام وبرامج توعية بالألغام، ودمرت عشرات الآلاف من مخزونات الألغام الأرضية.

ومما يؤسف له أن الإرادة السياسية القوية وحدها لن تحسم مسألة الألغام. بل ينبغي أن تعززها الموارد الكافية والمساعدة المالية والدعم التقني. ولذا فإننا نناشد جميع البلدان المانحة والمنظمات الدولية، بما فيها المنظمات غير الحكومية على توفير الدعم والمساعدة اللازمين المنصوص عليهما في المادة ٦ من الاتفاقية، وترجمة التزاماتنا السياسية إلى إجراءات ملموسة. ولقد اضطلعت تايلند وستضطلع بأداء قسطها في التعاون مع البلدان الأخرى، ولا سيما جيراننا، في مجال إزالة الألغام.

وثمة تهديد آخر للأمن البشري ينجم عن التوسع في إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وانتشار هذه الأسلحة كان عاملا مساهما في ارتفاع الجرائم المنظمة وغيرها من الأنشطة الإجرامية. فإمكانية الوصول السهل إلى الأسلحة الصغيرة من جانب عامة السكان أدت إلى تفاقم المشكلة. ولذا فإن مسألة الأسلحة الصغيرة ينبغي أن تعالج على جميع الجبهات في آن واحد. فالبلدان المنتجة والمستهلكة تتشاطر المسؤولية عن خفض العرض والطلب على هذه الأسلحة في أسواق العالم.

فالتشريعات المحلية الفعالة التي تستهدف فرض الرقابة والتنظيم على إنتاج واستخدام وبيع البنادق وغيرها من الأسلحة الخفيفة تسهم في كبح الجريمة وتعزيز القانون والنظام والسلام والأمن على الصعيد المحلي. وأيدت تايلند جميع أشكال التعاون الدولي من أجل حسم مشكلة الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالبنادق والأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة الخفيفة الأخرى. ولذا فإننا نؤيد تأييدا تاما عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه، في العام ٢٠٠١، في مكان يضمن أوسع مشاركة على أعلى مستوى ممكن.

والجهود التي نبذلها من أجل مكافحة مشكلة الأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة التقليدية الأخرى ينبغي ألا تحول اهتمامنا عن المسائل الهامة المتمثلة في نزع السلاح النووي وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، حيث لم يحرز تقدم كبير كما كنا نأمل.

ولا تزال تايلند ترى أن مسألة نزع السلاح النووي هي من بين المسائل ذات الأولوية العليا في مجال الأمن الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أؤيد البيان الذي أدلت به في وقت سابق رابطة دول جنوب شرق آسيا. ونعتقد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية الموجودة هي الوسيلة الوحيدة لإنشاء بيئة آمنة، خالية من شبح التهديد النووي. فالتنفيذ التام والشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أساسي جدا لعملية نزع السلاح النووي.

إن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار للعام ٢٠٠٠ إذ يوشك على الانعقاد، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن الدورات الثلاث الأخيرة للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لم تؤد إلا إلى نتائج مضمونية لا تذكر. ولذا نأمل في أن تعمل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على الاستفادة من المؤتمر الاستعراضي المقبل لإعادة تنشيط العملية التي تؤدي إلى الوفاء بالمبادئ والأهداف التي حددها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥.

وإننا نشعر بعميق الأسف لأنه على الرغم من فتح باب التوقيع على معاهدة حظر إجراء التجارب النووية منذ ١٩٩٦ وتوقيع ١٥٤ بلدا عليها، فإن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. وإننا نناشد جميع الدول المتبقية أن تبادر إلى التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية والتصديق عليها دون إبطاء، وبخاصة تلك الدول التي يعتبر انضمامها إلى المعاهدة ضروريا لكي تدخل حيز النفاذ. ويحدونا الأمل بأن المؤتمر المعني بتسهيل إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اختتم أعماله في فيينا، سيولد الزخم اللازم لدخول المعاهدة حيز النفاذ، بالرغم من النكسات التي سببتها التطورات الأخيرة.

وبما إنني بصدد الكلام عن موضوع نزع السلاح، أود أن أؤكد من جديد على تأييد تايلند دون تردد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم كخطوة إيجابية نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي العالمي. وان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة جنوب شرق آسيا يعد مساهمة هامة في تحقيق هذا الهدف. وكانت اللجنة المسؤولة عن تلك المنطقة قد

أنشئت في الاجتماع الوزاري الذي عقدته رابطة دول جنوب شرق آسيا في سنغافورة في شهر تموز/يوليه الماضي لكي تتولى مسؤولية تنفيذ أحكام الاتفاقية والامتثال لها. وعقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها في بانكوك في أوائل هذا الشهر للإعداد لمشروع النظام الداخلي والبدء بجميع الإجراءات الضرورية لضمان الامتثال للمعاهدة، بما في ذلك المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات ذات الصلة. واننا نقدر استعداد الصين والاتحاد الروسي لقبول بروتوكول المعاهدة من حيث المبدأ ومما يمكن الدول الحائزة للأسلحة النووية من الانضمام إلى المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن تحذو حذوها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وأن انشغالنا بنزع السلاح العالمي ينبغي ألا يقلل من اهتمامنا بالأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة الكيميائية. فهي تشكل تهديدا للبشرية لا يقل عن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية. فما يسمى بقيمة الردع التي تنطوي عليها لا يتوازن مع الأخطار التي تكمن في الحوادث التي يسببها التخزين غير المناسب أو المعاناة اللاإنسانية للضحايا الناجمة عن استخدامها. ولذا ندعو إلى الانضمام العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والامتثال لأحكامها. ونحن من جانبنا في تايلند، نسير على طريق التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في منتصف العام القادم.

وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للعمل المفيد الذي اضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وستواصل تايلند المشاركة النشطة في أنشطة المركز وستؤيد الترتيب الانتقالي الحالي الذي يتيح لمدير المركز إدارة عملياته من مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

**السيد سلابي** (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه التهنئة إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لهذه المناصب الهامة. وتتمنى الجمهورية التشيكية للمكتب ولنا جميعا تحقيق الكثير من النجاح في الاضطلاع بتنفيذ عملنا المسؤول المتمثل في صوغ ودراسة مشاريع القرارات المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وبإمكاني، سيدي، أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا.

ومع أن الجمهورية التشيكية أيدت بيان الاتحاد الأوروبي، أود أن أشير بإيجاز إلى النهج الذي يتبعه بلدي إزاء بعض المسائل التي نوقشت في هذا المحفل.

ومما لا شك فيه أن من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي مهمة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بهدف تحقيق حظر تام على استخدامها. وكان هدفنا النهائي ولا يزال إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمؤتمر الاستعراض القادم للدول الأطراف في المعاهدة، الذي سيعقد في سنة ٢٠٠٠، نعتقد أن من الضروري اتخاذ خطوات فورية للتغلب على بعض الجمود الذي يسود التفاوض بشأن المعاهدات التي تعزز عدم الانتشار ومواصلة اتباع نهج بناء إزاء هذه المحادثات، وبخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولذا ينبغي أن تتركز الجهود على التوصل إلى تدابير واضحة وعملية وواقعية في مجال نزع السلاح النووي في الألفية القادمة.

وإذ نضع ذلك نُصب أعيننا، نرى أن تحقيق طابع عالمي حقيقي لمعاهدة عدم الانتشار والتصديق السريع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كي يتاح دخولهما حيز النفاذ، هما من بين المهمات التي لا بد من تحقيقهما اليوم. وفي ضوء ذلك رحبنا بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي أعلنته فرنسا والمملكة المتحدة، ولكن في الوقت نفسه تأسف الجمهورية التشيكية للقرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة برفض التصديق على المعاهدة. واننا نأخذ بعين الاعتبار تعهد الرئيس كلينتون بالتقيد بأحكام المعاهدة، وندعو البلدان الأخرى التي توشك على التصديق عليها إلى الانضمام إلى العملية. فاستئناف التجارب النووية ليس هو المطلوب في الألفية الجديدة أبدا. ولذا، فإن الجمهورية التشيكية تذكر بالإعلان الختامي لمؤتمر فيينا الذي أصدرته مؤخرا الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتدعو جميع الدول التي لم تصدق حتى الآن والتي لم توقع على المعاهدة أن تبادر إلى القيام بذلك.

وإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في المضي قدما بسلسلة من معاهدات ستارت. فالتصديق المبكر على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت ٢) كان يمكن أن تؤدي إلى بدء

مفاوضات تتعلق بستارت ٣، حيث يتوقع أن تسفر نتائجها عن خفض الترسانات بنسبة ٨٠ في المائة مقارنة بفترة الحرب الباردة. وكذلك فإن المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، كما هو متوخى في مبادئ وأهداف وثيقة ١٩٩٥، يمكن أن تسهم إلى حد كبير في التعجيل بعملية نزع السلاح النووي بجميع جوانبه. ولذا تنبغي إعادة إنشاء اللجنة المخصصة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أثناء المراحل الأولى من دورة العام ٢٠٠٠ لمؤتمر نزع السلاح.

وكذلك نؤيد تماما ما يقوله الذين يصفون مبادرات عدم الانتشار التي ذكرتها بأنها العناصر الأساسية الأربعة المحتملة للسلم والأمن النوويين، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدات ستارت بالإضافة إلى معاهدة عدم الانتشار والمبادرة الثلاثية الأطراف من الولايات المتحدة وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية المتصلة بالمواد الانشطارية العسكرية المعروفة باتفاق التخلص من البلوتونيوم والحل النهائي لدائرة الوقود النووي.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فقد اتخذ العالم خطوة إلى الأمام في جهوده من أجل إزالة المخزونات الموجودة من الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج المتصلة بها. وهذا يسهم في الخفض التدريجي للتهديد باستخدام هذه الأسلحة الوحشية ويعزز الاستقرار الدولي والإقليمي. وبالرغم من ذلك، فإن من الضروري التذكير، أولا، بأنه لا يزال هناك العديد من البلدان التي لم توقع أو لم تصدق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وثانيا، الاستمرار في دعم الجهود من أجل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية.

وكذلك تولي الجمهورية التشيكية أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، وعلى وجه الخصوص للتوصل إلى نتيجة مبكرة وناجحة للمفاوضات المتعلقة ببروتوكول التحقق. وأننا نقدر عمل رئيس الفريق العامل المخصص، ونتشاطر رأيه بأنه تم تحقيق بعض التقدم في الدورة السادسة عشرة التي عقدها بشأن بعض المسائل - على سبيل المثال، ما يتعلق بمسألة الاستقصاءات. وفي الوقت نفسه، نعتقد بأنه ينبغي للفريق في دورته السابعة عشرة التي ستعقد في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أن يعمل على المضي قدما وقدر الإمكان على وجه الخصوص بتدابير الامتثال والتحقيقات والتحديدات والمعايير والأهداف، بالإضافة إلى التفاوض بشأن المادة ١٠. ونؤيد الجهود التي تبذلها بلدان الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى من أجل إعداد مشروع البروتوكول في النصف الأول من سنة ٢٠٠٠ وبالتالي الاتفاق عليه قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الخامس.

والجمهورية التشيكية تعرب عن تأييدها لجميع التدابير المتخذة في مجال الأسلحة التقليدية بهدف تحقيق قدر أكبر من الشفافية. ونعمل دائما على الوفاء بالتزاماتنا فيما يتعلق بإبلاغ إدارة السجلات المختصة وتأييد توسيع نطاقها بحيث تضم أنواعا أخرى من الأسلحة. والجمهورية التشيكية تشاطر المجتمع الدولي وتدعمه بشكل كامل فيما يتعلق بالنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتتخذ الجمهورية التشيكية جميع التدابير اللازمة لمنع هذه الأنشطة.

ونشارك في الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وحظر استخدامها حظرا كاملا. وإذ أذكّر بالبيان الذي أدلى به السيد كافان، وزير خارجية الجمهورية التشيكية، في المناقشة العامة للجمعية العامة، أود أن أضيف أنه منذ أن صدقت الجمهورية التشيكية في العام الماضي على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية بعض الأسلحة التقليدية، قد أكملت عملية التصديق على ما يسمى باتفاقية أوتاوا. وقد أبلغ الوفد التشيكي بأنه سيستلم بعد ظهر غد صك التصديق من براغ. وعند ذلك يقوم الممثل الدائم للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة بإيداع هذا الصك لدى الأمين العام خلال بضعة أيام. ونتحمل مسؤولية كاملة عن الوفاء بجميع الالتزامات النابعة عن ذلك، وبخاصة فيما يتعلق بمشاركة البلد في الأنشطة الدولية لإزالة الألغام وتقديم المساعدة لضحايا الألغام، فضلا عن التدمير المبكر للمخزون الحالي من الألغام. والصفة العالمية لهذه الاتفاقية شرط لا غنى عنه في هذه الجهود.

وترحب الجمهورية التشيكية بإضافة خمسة بلدان أخرى إلى عضوية مؤتمر جنيف لنزع السلاح. ونقدم لها خالص التهنئة على هذا النجاح. ولكننا نرى في نفس الوقت أنه يجب ألا تُحرم من عضوية مؤتمر نزع السلاح البلدان الأخرى التي ترغب بإخلاص في المشاركة في أعماله، وتتمكن من ذلك. كما أننا مقتنعون بنفس القدر بأن زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح ستستمر، وبأنه سيجري الوفاء بمصالح البلدان التي تسعى إلى المشاركة

الفعالة في عملية نزع السلاح، بما فيها الجمهورية التشيكية. ونعرب في نفس الوقت عن أملنا في أن ينجح مؤتمر نزع السلاح في التغلب على الجمود المتواصل، وفي البدء في مفاوضات عملية، ليس بشأن معاهدة الحظر الشامل على صنع المواد الانشطارية التي تستخدم في الأغراض العسكرية فحسب، بل وبشأن المشاكل الحالية الهامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما فيها الأسلحة النووية وضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

والجمهورية التشيكية تتشاطر الأمل في أن جهودنا المشتركة، والمركزة على نزع السلاح، وعدم الانتشار، والأمن الدولي، وعلى الحصول على نتائج باهرة لحل مسألة القضاء التدريجي على أسلحة الدمار الشامل وبعض الأسلحة التقليدية، ستلقى حافزا قويا وجديدا في مداولاتنا الحالية. كما أننا نتشاطر الأمل أيضا في أن يجري التغلب على الجمود في عملية نزع السلاح، وأن تتخذ خطوة أخرى إلى الأمام، في إطار هذه العملية، صوب إيجاد نظام عالمي يسوده السلام والاستقرار.

**السيد هولام** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم بصوتي إلى تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الدورة الأخيرة للجنة الأولى في هذه الألفية. ويتعهد وفد بلادي بدعم جهودكم لجعلها دورة مثمرة.

والنهج المتخذ في القرن الجديد يتيح لنا وقتا مناسبا للتأمل في الموضع الذي نشغله والمكان الذي نتوجه إليه. وهناك مثل صيني قديم يقول "يرجى أن تعيشوا في زمن طيب". وهذا، في أفضل الأحول، نعمة مختلطة. إلا أنه وسيلة مناسبة نرى بها حاضر ومستقبل جهودنا الرامية إلى تحديد الأسلحة.

لقد تكلمت في العام الماضي عن التحديات الضخمة التي يواجهها النظام العالمي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، وعن الحاجة إلى مضاعفة جهودنا لكي نوطد مكاسبنا ونتحرك قدما. والتقييم الأمين للعام الماضي هو أنه رغم بعض النكسات الحقيقية والمحبطة، فقد تحركنا إلى الأمام فيما يتعلق بتعزيز توافق الآراء ضد الانتشار. وواصلت الولايات المتحدة تخفيض مخزونها من الأسلحة النووية، والعمل مع الاتحاد الروسي وغيره لكي نضمن أن المواد النووية سالمة وآمنة، ولنعزز الشفافية، ونخضع مخزونات المواد الانشطارية لضمانات دولية، ونحول - دون عودة - البلوتونيوم الزائد إلى أشكال لا يمكن استخدامها في الأسلحة النووية.

ونعمل مع آخرين لبناء وتدعيم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي المنظمة التي تنفذ الاتفاقية، ونعمل في الولايات المتحدة على إكمال عملية الإعلانات الموجهة من الجهات الصناعية في الولايات المتحدة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي شهر أيلول/سبتمبر، أعلنت كوريا الشمالية أنها ستعلق برنامجها لتجربة وإطلاق القذائف طويلة المدى، في سياق مبادرة واسعة النطاق استحدثها وليم بيري، وزير الدفاع السابق. وقد زادت في جميع أنحاء العالم الجهود الرامية إلى إعاقة إجراء تجارب القذائف أو تصدير القذائف التي تخل بالاستقرار، أو التكنولوجيات المتعلقة بذلك. وبالمثل، فإن نطاق ومجال الجهود الرامية إلى إعاقة الانتشار يمتدان من فريق الموردين النوويين، إلى مجموعة استراليا، إلى مبادرة الرقابة المعززة على الانتشار.

ونرى تقدما أيضا في الجهود الرامية إلى معالجة البعد الإقليمي لعدم الانتشار. وتتفاوض الأمم المتحدة بشأن وضع بروتوكول عالمي يتناول الأخطار التي تسببها الأسلحة الصغيرة للمجتمع المدني والاستقرار الإقليمي، بناء على اتفاقية مماثلة وافقت عليها منظمة الدول الأمريكية. وفي جنوب آسيا، نقوم، وأطراف أخرى، ببذل جهود مستمرة مع كل من الهند وباكستان لتعزيز الكبح الاستراتيجي ولاعتماد العلامات القياسية لعدم الانتشار المحددة في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). والتطورات السياسية التي حدثت مؤخرا في المنطقة تزيد من أهمية الاستمرار في إحراز التقدم.

وفي الشرق الأوسط، ينشأ مناخ من التعاون يفتح الفرص أمام التقدم بشأن قضايا الأمن الإقليمي. ونعمل على تنمية هذا الجو، وعلى إحباط الإجراءات التي تتخذ في المحافل المتعددة القطاعات، والتي يمكن أن تفسده.

وبالتالي، هناك ما يدعو إلى الأمل فيما يتعلق بالاتجاه العام لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. ولكن الأحداث، بما فيها تلك التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة، تبين أيضا العمل الشاق الذي ينتظرنا. وأود اليوم

أن أرسم الخطوط العريضة لوجهة نظر الولايات المتحدة إزاء الأولويات الرئيسية المطروحة أمامنا في السنة القادمة.

صوَّت مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ضد التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسبَّب هذا الأجراء إحباطا شديدا لي شخصيا، فضلا عن غيري ممن بذلوا جهدا كبيرا لتأييد هذه المعاهدة. وهذه النتيجة نكسة واضحة، إلا أن الجهود الرامية إلى إدخالها حيز النفاذ لم تنته. والواقع أن الرئيس كلينتون قد أوضح مرارا وتكرارا، منذ تصويت مجلس الشيوخ، أن جهوده الرامية إلى الحصول على التصديق ستستمر. وفضلا عن ذلك، سنواصل حث الآخرين على التصديق على المعاهدة، وبخاصة من هم ضمن الـ ٤٤ الذين يتطلبهم دخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذه الأثناء، يوضح الرئيس أيضا أننا، ونحن نسعى إلى التصديق على المعاهدة، لن تكون هناك عودة إلى التفجيرات النووية. وستستمر الولايات المتحدة في الوقف الطوعي للتجارب النووية، الذي امتثلت له منذ عام ١٩٩٢. وعندما نظر مجلس الشيوخ في المسألة، وجرى ذلك في مدة أقصر مما يجب، أثيرت مسألة التحقق والإشراف على المخزون بوصفهما مسألتان تثيران الانشغال. وبرنامجنا قوي بالنسبة للإشراف على المخزون، كما أن المعاهدة كافية تماما بالنسبة للتحقق. ونعتقد أنه يمكن حسم هذا الانشغال إذا توفر الوقت والخبرة الكافيان. ومؤتمر المادة الرابعة عشرة من المعاهدة، الذي عقد في تاريخ مبكر من هذا الشهر، دلل مرة أخرى على أن دعم المجتمع الدولي للمعاهدة لا يزال قوة كبيرة، قوة ستستمر ولا يمكن تجاهلها. وسنكمل مهمة إدخال المعاهدة حيِّز النفاذ.

وبصورة أوسع سيكون من الخطأ الشديد أن نستخلص أن امتثال بلادي لعدم الانتشار ولتحديد الأسلحة قد وهن، أو ما هو أسوأ من ذلك، أن نعتبر تصويت مجلس الشيوخ على التصديق على المعاهدة مبررا لتراجع أي طرف آخر عن مساندة هذه القضية. لأن كلا منا، في نهاية المطاف، لا يعتبر أن خطوات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة تتخذ لمصلحة شخص آخر، أو أنها أداة لتحقيق أغراض أخرى، بل مسألة مصلحة شخصية حيوية. ولهذا، إحدى أهم الأولويات لدى الولايات المتحدة في السنة القادمة ستكون ضمان قيام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ بالتأكيد من جديد على المعاهدة بوصفها جزءا لا يتجزأ من نظام الأمن الدولي. واللجنة التحضيرية، طيلة السنوات الثلاث التي اجتمعت فيها، قد أعطت شكلا لمفهوم الاستعراض المعزز، وساعدت على تعريف القضايا الرئيسية للمؤتمر الاستعراضي.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مؤتمر استعراضي بنَّاء، يسفر عن تقييم متوازن ودقيق للمعاهدة. وندرك أنه ستكون هناك مناقشة نشطة واختلافات في وجهات النظر إزاء القضايا الرئيسية مثل المادة السادسة ونهج مواجهة تهديدات الانتشار الإقليمية. ومع ذلك، أرجو ألا يكون هناك شك في التزام الولايات المتحدة القوي والمستمر بواجباتها بموجب المادة السادسة. ونعتقد أن معاهدة عدم الانتشار تعود بالنفع الكبير على جميع الأطراف فيها. والتحدي الذي نواجهه أن نستمر في إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار في المستقبل. ومع ذلك، علينا تحاشي المواقف المتطرفة والإقبال على أعمالنا بإحساس سليم بالواقعية إزاء ما يمكن أن تحققه عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. فتعليق توقعات غير واقعية على هذه العملية يخاطر بتقويض نفس النظام الذي نسعى إلى تدعيمه.

وهناك أولوية رئيسية أخرى للولايات المتحدة، وهي إجراء مفاوضات حول بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٥. واتفاقية الأسلحة البيولوجية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. وقد بذلنا جهدا كبيرا في الفريق المخصص في جنيف طيلة أربع سنوات. ومعايير بروتوكول تعزيز الاتفاقية معروفة تماما. وقد جرت مناقشة مواقف البلدان ومجادلتها على نحو مفصل، كما وضحت نقاطها الجوهرية - أو مواقفها النهائية. وتعتقد الولايات المتحدة اعتقادا راسخا أن الوقت حان لحسم القضايا الرئيسية المتبقية.

والولايات المتحدة تعترف بأن جدول أعمال تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف مليء وبأن عدد الموظفين سيزيد بالنسبة لكثير من البلدان. ولكن تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية هام إلى أقصى حد، ويجب ألا ندع هذا الجهد يفشل، وبخاصة وأننا على وشك الانتهاء من أعمالنا. إنني أحث جميع الدول على الموافقة على عقد الدورات المتبقية في تاريخ مبكر من عام ٢٠٠٠ لكي يمكن للمفاوضات أن تكتمل في العام القادم.

وهناك مبادرة أخرى تضعف منذ زمن أطول مما يجب. وهي معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد تم التوصل عام ١٩٩٣ إلى توافق دولي في الآراء حول

إبرام معاهدة، عززه مؤتمر معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥، وأعادت تأكيده اللجنة الأولى في العام الماضي. وما زلنا نراوح الخطى لأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح لا يمكنهم الاتفاق على برنامج للعمل. والولايات المتحدة ترجو بقوة أن نتمكن من تحقيق ذلك في كانون الثاني/يناير. فالفشل لن يهدد إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب - وهو خطوة أساسية صوب نزع السلاح النووي - بل يهدد أيضا مصداقية مؤتمر نزع السلاح نفسه. والولايات المتحدة تؤيد جهود رئيس مؤتمر نزع السلاح الرامية إلى وضع برنامج عمل للعام القادم. ويسرنا أيضا أن يعمل أعضاء مؤتمر نزع السلاح بين الدورات تحقيقا لهذا الهدف. وقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها للتحلي بالمرونة في الأخذ بوجهات نظر البلدان الأخرى إزاء برنامج عمل مختلف. ونرجو أن تستجيب البلدان الأخرى استجابة مماثلة، لكي يمكن أن تبدأ في نهاية المطاف مفاوضات إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا تزال عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت) تحتل المركز الأول في جدول أعمال تحديد الأسلحة الخاص بنا. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بتعزيز الجهود المنتظمة والتقدمية الرامية إلى تخفيض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وقد وافق الرئيسان كلينتون ويلتسن، في مؤتمر القمة الذي عقداه في كولون في حزيران/يونيه من هذا العام، أن يبدأ في أواخر الصيف المناقشات حول ستارت الثالثة، ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وقد عقدت أول هذه الاجتماعات مع المسؤولين الروس في آب/أغسطس، والنية معقودة على عقد اجتماعات أخرى قريبا. وتتطلع الولايات المتحدة إلى تصديق روسيا على ستارت الثانية حتى أثناء استمرارنا في مناقشاتنا حول ستارت الثالثة بهدف التوصل إلى مستويات إجمالية تبلغ من ٢ ٠٠٠ إلى ٢ ٥٠٠ من الرؤوس النووية الاستراتيجية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وهذا تخفيض إجمالي تبلغ نسبته ٨٠ في المائة من قمم الحرب الباردة.

ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وهي حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي، لا تزال قضية حاسمة من أجل الإبقاء على ثقة الطرفين في استقرار قوات الردع الاستراتيجي لكل منا. ولا تزال هذه المعاهدة أساسية بالنسبة لتحقيق أهدافنا المتعلقة بستارت الثانية، وستارت الثالثة، ومواصلة بذل الجهود في مجال التعاون النووي الاستراتيجي. وقد تغيرت البيئة الدولية تغيرا جذريا منذ عام ١٩٧٢. والتهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم الإيصال المتقدمة تهديد حقيقي ينمو

ويزداد عدم إمكانية التنبؤ به. وبالتالي، فإننا ننظر في إنشاء قدرة محدودة للدفاع ضد تهديدات القذائف الطويلة المدى من جانب الدول المنبوذة.

وقد عدلنا سابقا معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ويمكننا أن نتعاون في العمل لتعديل هذه المعاهدة بطريقة تتفق وأهدافها الأصلية، بغية السماح بنشر قذائف دفاعية وطنية محدودة بطريقة تحافظ على الأغراض الأساسية للمعاهدة - أي الاستقرار الاستراتيجي وتخفيضات الأسلحة الاستراتيجية الهجومية - مع توفير دفاع محدود ضد تهديدات قذائف الدول المنبوذة. والقرار بشأن ما إذا كان سيتم المضي في هذا النشر في الصيف القادم، بما يتفق واعتبارات ملائمة، والتهديد القائم، والتكلفة، وتحديد الأسلحة. وفوق كل شيء، فإننا نتناول هذه القضية بهدف تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، وتدعيم الشفافية، والمحافظة على الأمن في إطار من التعاون المتواصل مع جميع البلدان فيما يتعلق بمسائل تحديد الأسلحة.

وقد حث عدد من الدول على وضع "برنامج جديد" في مجال تحديد الأسلحة، يشمل طائفة من التدابير، قديمة وجديدة، تؤدي بنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية ما تشعر به بعض البلدان من إحباط إزاء بطء التقدم تجاه نزع السلاح النووي. وقد بذلنا جهدا كبيرا ومخلصا للدخول في محادثات على الصعيدين الثنائي والجماعي وفي عملية معاهدة عدم الانتشار، وفي مجالات غير رسمية، بشأن نهجنا المتخذ تجاه نزع السلاح النووي وآرائنا بشأن أفضل الطرق للتقدم. وسجلنا في المحاضر، وسنظل نفعل ذلك، الخطوات العديدة التي اتخذناها لدعم هذه العملية.

إننا نعتبر أنفسنا جزءا من توافق الآراء الدولي بشأن نزع السلاح النووي. ولكن ليس هناك توافق آراء بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف. وليس هناك اتفاق أيضا على أن الإجابة هي وضع برنامج جديد. وأعتقد أن هذا لا يعبِّر عن إخفاق المجتمع الدولي أو عن نقص في الالتزام بنزع السلاح، وإنما يعبِّر عن أساس عملية نزع السلاح. ويؤكد التقدم المحرز حتى الآن أن نزع السلاح يتحقق على أفضل وجه من خلال اتخاذ خطوات عملية، سرية، تدريجية، ترتكز كل واحدة منها على سابقاتها وتُحَدد كل واحدة حسب حقائق البيئة الأمنية العالمية. ولا يحدث نزع السلاح بصورة منعزلة أو لدى الطلب، ولكنه يحدث نتيجة لعدد من العوامل الملموسة: التزام الدول بالعملية؛ ووجود بيئة أمنية مستقرة؛ وأنظمة فعالة للتحقق؛ وإبرام اتفاقات يمكن إنفاذها.

وما برحت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر من منظور متسق تماما إلى الدعوة إلى وضع برنامج جديد. وأعتقد أن طريق التقدم لا يكون من خلال وضع برنامج جديد، ولكن من خلال تجديد البرنامج. ومعروض علينا اليوم برنامج عريض لتحديد الأسلحة ينتظر الإكمال. فمن عملية معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، إلى بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وإلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لدينا ما فيه الكفاية. ويجري أيضا اتخاذ خطوات هامة لتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولتحسين مراقبة المواد الانشطارية وشفافيتها، ومعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة وتعزيز زيادة تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي. وإن رصد الجهود الواسعة الجارية على الأصعدة الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف - سيستغرق أكثر بكثير مما لديَّ من وقت في هذا اليوم.

ومشكلتنا ليست قلة البنود في جدول الأعمال؛ ولكن قلة التقدم بشأن البنود الموجودة بالفعل. ومشكلتنا الجماعية ليست عدم عُلو الأهداف بما فيه الكفاية، ولكن عدم كفاية الاستعداد الجماعي للإمساك بالأهداف التي يمكن بلوغها. وينبغي قطعا أن نواصل مناقشة برنامج الحد من الأسلحة في المستقبل. ولكن دعونا أيضا نضاعف جهودنا لإكمال البرنامج الحالي. وإن هناك طريقا واحدا إلى الأمام، ولا يمكننا أن نتجاوز معالمه الرئيسية في استعجالنا الوصول إلى غايتنا المشتركة.

وفي أعقاب الإجراء الذي اتخذه مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شكك البعض في التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وفي مصداقيتها كشريك في المفاوضات. وأقول لهم "لا تَدَعو هذا التأخير في التصديق على معاهدة الحظر الشامل يضللكم عن نوايا الولايات المتحدة الأمريكية". وإن التزام الولايات المتحدة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار التزام لا يتزحزح. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على استمرار الولايات المتحدة في قيادة العمل لمكافحة أسلحة الدمار الشامل وانتشار القذائف، والعمل بجدية وثبات لدعم الاتفاقات الفعالة والضرورية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. والذين يطلبون من الولايات المتحدة أن تدعم وتقود الجهود العالمية في مجال عدم الانتشار إنما يدفعون بابا مفتوحا؛

وتأتي المشكلة في حقيقة أن ما وراء ذلك الباب المفتوح يكـــون أحيانا سـُلـَّم طويل قد يحتاج إلى بعض الوقت لصعوده.

ومثلما ظلت هي الحالة منذ أن بدأت جهود تحديد الأسلحـــة قبل أكثر من أربعة عقود، ستكون هناك درجة من عدم القدرة على التنبؤ بالعملية. فتحديد الأسلحة ليس مسألة بهجةٍ تتحقق على الفور، ولكنه مسألة صبرٍ، وعمل مثابـــر. ويـــدل التاريخ الطويل والقوي لتحديد الأسلحة على أن النتائـــج تستحق ذلك؛ وهذه العملية تـُعطي، أكثر من أي عملية أخرى، معنى حقيقيا للقول بأن "أي شيء يستحق أن يـُمتلـــك إنمـــا يستحـــق الانتظار". ويجب ألا نفقد الثقة في أهدافنا النهائية أو يحيد نظرنا عنها. وفي ذات الوقت، من المهم أن نبقى واقعيين فيما يتعلق بالقيود الملازمة للعملية، وأن نكبح الشعور بالإحباط وألا ندع الشيء الكامل يصبح عـــدوا للجيـــد. لأن هناك جهودا جيدة جارية لتحديد السلاح وعدم الانتشار ومزيدا من الجهود المقبلة.

وقد استهللت بياني بالقول إن هذه الأوقات هامة بالنسبة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وأعتقد أن السنة المقبلـــة يمكـــن أن تكون أساسية في رسم الطريق في المستقبل. وإذ نستعد للغد وبزوغ فجر قرن جديد، تتطلع الولايات المتحـــدة إلى العمل مع جميع الأعضاء لكفالة الاستفادة القصوى من الفرص المعروضة علينا اليوم لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والحد من مخاطر أسلحة الدمار الشامل وانتشار القذائف وتعزيز إمكانيات السلام العالمي والازدهار.

**السيد عروق** (السودان) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى الذين سبقوني في تهنئتكم على رئاسة اللجنة هذا العام، كما نهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهـــم. ونثق فـــي أنكم وبما عـُرفتم به من مقدرات ستقودون أعمال هذه اللجنـــة إلى النتائج المرجوة. ويود وفد السودان أن يشيد فـــي ذات السياق برئاسة سلفكم السفير ميرني لرئاسته المتميزة لأعمال اللجنة في العام المنصرم.

يشاطر السودان الأسرة الدولية القلق إزاء المناخ الدولي الراهن في العلاقات الدولية ومراقبة التسلح الدولي ونـــزع الســـلاح. وهو قلق عبرت عنه غالبية الدول التي أدلت ببيانات عامة منذ أن افتتحت هذه اللجنة أعمالها. ولست بحاجة لأن أكرر مظاهر الإخفاقات والتي تؤكد من جديد ضرورة الحاجة إلى المزيد من الجهود والخطوات العملية لتحقيق الهدف النبيل الذي تتطلع إليه البشرية جمعـــاء، وهـــو العيش فـــي كون ينعم بالأمن والسلام والاستقرار.

مع اقتراب العالم من الألفية الثالثة، نظل مقتنعين بأن نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل يجب أن يكون أســـاس أولويـــات نـــزع الســـلاح وفقا لوثيقة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ١٩٧٨، بوصفها تشكل أكبر خطر يهدد البشرية وبقاء الحضارة الإنسانية من واقع طابعها التدميري. إننا هنا نجدد الإعـــراب عـــن الأسف لتداعي الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ جميع التزامات معاهـــدة عدم الانتشار، ونتطلع إلى مؤتمر استعـــراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ لتحقيق مقاصد الاتفاقية، كما نأمل في تضافر الجهود الدولية للتوصل إلى توافق في الآراء حـــول أجندة وأهداف الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

إن السودان يؤكد على ضرورة القضاء على أسلحة الدمار الشامل تحقيقا للسلام والأمن والاستقرار. ووفاء لمبادئه والتزاماته، شارك السودان مع الأسرة الدولية في الجهـــود الرامية لخلاص البشرية من شرور تلك الأسلحة وويلاتهـــا. وقد وقـَّع السودان على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال؛ حيث وقـَّع على اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذا الإطار نقترح أن يبذل المجتمع الدولـــي المزيـــد من الجهد في تمويل وترقية عمليات إزالة الألغام الأرضية وإنشاء نظام لتصفيتها وفقا لخطة زمنية بهدف إزالتها نهائيا.

ومن ناحية أخرى، فإن السودان ومن منطلق التزامه بالتوجه الدولي الرامي للتخلص من أسلحة الدمار الشامل ومحاربـــة تصنيعهـــا وتطويرها، وفي خطوة تتماشى مع أهداف سياسته الخارجية التي تدعو إلى ترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة، قد انضم للاتفاقية الدولية الخاصة بحظر استحـــداث وإنتـــاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية في الرابع والعشرين من أيار/مايو هذا العام. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للسودان في الثالث والعشرين من حزيران/يونيه الماضي. وشرعنا في اتخاذ التدابير المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، وذلك باعتماد التشريعـــات الوطنية اللازمة، وإخضاع المواد الكيميائية المدرجة في الجداول والمرافق المتصلة بها للأنظمة النافذة وإعداد مختلف الإعلانات المطلوبة، وتكوين الهيئة الوطنية التي تعمل على إدارة

الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقية وتعمل كمركز لتأمين الاتصال مع المنظمة.

إن استمرار الاختلال في نسق العلاقات الدولية قد كرس سيادة نزعة الهيمنة الأحادية وازدواجية المعايير. وصاحبت ذلك إفرازات ألقت بظلالها السالبة على الاستقرار والأمن والسلم الدولي، وقد كان الاعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء للأدوية في السودان في آب/أغسطس من العام المنصرم بحجة إنتاج المصنع للأسلحة الكيميائية، أحد أبرز مظاهر هذه الهيمنة، إذ أن هذه الادعاءات ظلت لا يسندها منطق علمي وظلت تفتقر إلى أبسط القواعد العلمية. وقد ثبت للعالم بأسره أن مصنع الشفاء كان فقط مصنعا للأدوية البشرية والحيوانية، وأن الولايات المتحدة قد ارتكبت خطأ فادحا بتدميرها لهذا المصنع الذي يغطي ٧٠ في المائة من احتياجات السودان من الأدوية البشرية والحيوانية بشهادة الخبراء الاستشاريين والمهندسين الغربيين الذين عملوا في هذا المصنع. وقد ظل السودان ينقل المعلومات والحقائق، التي مصدرها الدوائر الأمريكية نفسها والتي تؤكد بطلان الادعاءات الأمريكية وخطأها باقتراف العدوان الآثم على السودان، لمجلس الأمن بوصفه الجهة المناط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين، ولكن ظلت الولايات المتحدة تعرقل دور المجلس في الموافقة على طلب السودان بإرسال بعثة لتقصي الحقائق في الوقت الذي فشلت فيه منذ اقترافها لهذا العدوان، بأن تتقدم لمجلس الأمن والأسرة الدولية ولو بدليل واحد يدعم هذه الادعاءات. لقد قام أشهر الخبراء الأمريكيين في مجال الأسلحة الكيميائية بفحص المصنع بعد قصفه للوقوف على حقيقة إنتاجه. وتم فحص العينات في أحدث المعامل المتخصصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت النتيجة أن المصنع لا ينتج سوى الأدوية البشرية والحيوانية. دعني هنا، سيدي الرئيس، أقتبس ما ذكره البروفسور توماس توليوس، رئيس قسم الكيمياء في جامعة بوسطن الأمريكية، الذي قاد فريقا من الخبراء الكيميائيين وخبراء البيئة الأمريكيين لفحص المصنع.

"إن الهدف مما قمنا به هو أخذ العينات بدقة وبطريقة علمية من مجموعة متنوعة من المواقع، وإخضاعها للتحليل في أحد المختبرات الأكثر تطورا في العالم بخصوص هذا النوع من العمل. وما اكتشفه هذا المختبر هو أن تلك العينات لا تحتوي في حدود الإمكانيات العلمية للاكتشاف العلمي على مادة إمبتا 'Empta' أو على مادتها التحليلية إمبا 'Empa'".

لقد خلصت كافة الدراسات العلمية التي أجرتها جهات متخصصة أخرى على المصنع، من بينها اتحاد الجامعات العلمية السودانية، إلى أن مصنع الشفاء كان مصنعا لإنتاج العقاقير الطبية، ولا يمكن أن يحتمل قيامه بتصنيع أي مادة كيميائية لها علاقة بالأسلحة الكيميائية، ناهيك عن مادة إمبتا أو غاز الأعصاب كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية.

يولي السودان أهمية خاصة لمسألة الحد من انتشار الأسلحة التقليدية، شأنه شأن الدول الأفريقية المتأثرة بالحرب بسبب تدفق الأسلحة على حركات التمرد الهدامة. إننا وإذ نؤيد مبدأ الحد من الاتجار بالأسلحة التقليدية ومنع استخدامها لانتهاك وقمع حقوق الإنسان والحريات العامة أو الإخلال بالأمن والسلم وزعزعة الاستقرار، وتصعيد النزاعات الإقليمية، ودعم الإرهاب وتشجيعه، نؤكد حقنا في استخدام الأسلحة التقليدية في الدفاع عن حدودنا ووحدتنا، وهو حق كفله لنا القانون الدولي والمواثيق والأعراف الدولية. ونطلب في هذا الصدد من الدول الأخرى أن تلتزم تحديدا بما تدعو له وتحديدا وقف تزويد حركات التمرد بالأسلحة التقليدية.

إننا نشاطر الأسرة الدولية اهتمامها بظاهرة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويدعو السودان في هذا الصدد الدول المنتجة والمصدرة لاتخاذ التدابير اللازمة التي تمنع وصول هذه الأسلحة إلا للحكومات الشرعية. كما يرحب وفد السودان بالجهود الدولية الرامية إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة عام ٢٠٠١. ونؤكد بأن نطاق المؤتمر يجب أن يركز على الموضوعات الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. إن انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة لا يتسبب في حد ذاته في اندلاع الصراعات التي تستخدم فيها، لذلك نؤمن بأن الحل يكمن في معالجة جذور النزاعات التي تعود في معظمها لمخلفات الفترة الاستعمارية والحرب الباردة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة.

إن السودان شأنه شأن الأسرة الدولية يرى بأن الشفافية في مجال التسلح هي أحد وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، ويؤكد في ذات الوقت أن سجل الأمم المتحدة بصورته الراهنة يستوجب التوسيع ليشمل معلومات مقدمة عن أسلحة الدمار الشامل وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية، كما أن السجل لا يأخذ في الحسبان الوضع في الشرق الأوسط

حيث تستمر إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وفي حيازتها لأكثر أسلحة الدمار فتكا وتستمر في كونها الدولة الوحيدة - وأكرر الدولة الوحيدة -في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصر على عدم الاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي بالانضمام للاتفاقية وإخضاع منشآتها النووية غير الخاضعة لنظام الرقابة كامل النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في الختام نجدد لكم السيد الرئيس، تعاون وفد السودان واستعداده الكامل للمشاركة في مناقشة جميع البنود المطروحة على جدول أعمال اللجنة الأولى والوصول إلى قرارات مقبولة بشأنها.

**السيد باسنيت** (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفدي بسعادة بالغة إذ يهنئكم بحرارة، يا سيدي الرئيس، أنتم وسائر أعضاء المكتب، على انتخابكم بجدارة. ونحن مقتنعون بأن مداولات اللجنة سوف تكلل بالنجاح في ظل قيادتكم المقتدرة وبما تتمتعون به من مهارة وخبرة دبلوماسية.

وهناك عدة أحداث تخيم على مناقشات اللجنة الجارية. وتشكل هذه التطورات في الواقع تحديا هائلا لنزع السلاح، الذي يعد، كما يقول الأمين العام للأمم المتحدة، جوهر مهمة اتقاء الصراعات المسلحة والذي يخلق ثقافة الوقاية.

وتبين النظرة السريعة لتقرير مؤتمر نزع السلاح الذي نشر مؤخرا (A/54/27) أن المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف قد عجز مرة أخرى عن الاتفاق على وضع جدول أعماله، على الرغم من الجهود التي بذلت على مدى السنوات الثلاث المتعاقبة. ويبدو أن الآمال التي علقت على الانتهاء من إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بهدف صنع الأسلحة النووية، أو غير ذلك من الأجهزة المتفجرة قد تبددت ومن المؤسف أنه لم يحدث توافق في الآراء بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح بشأن هذا الموضوع.

وعلاوة على ذلك، فقد تأخر سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بسبب عدم توفر التصديقات اللازمة، ولا سيما من جانب الدول ذات القدرة النووية التي يعد التزامها ضروريا حتى تكتسب المعاهدة فعالية. إلا أننا، نشعر بالتشجيع إزاء العزم المتجدد على تعزيز سريان المعاهدة في وقت مبكر على نحو ما أعرب عنه في الإعلان الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في ختام مؤتمر فيينا المعقود عملا بالمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكان إجراء التجارب في العام الماضي على القذائف البعيدة المدى وتطويرها وتطوير القذائف الدفاعية باعثا على القلق. ويقتضي الأمر الإبقاء على التوازن الاستراتيجي بين الدولتين الطرفين الذي حافظت عليه معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢.

ويقتضي الأمر التعجيل بعقد اتفاقات نزع السلاح على نحو أسرع من ذلك في وقت يتعاظم فيه الإنفاق العسكري الذي تؤججه الصراعات المتزايدة داخل الدول. ونحن نؤيد تماما رأي الأمين العام، المعرب عنه في خطابه السنوي أمام الجمعية العامة، من أنه ينبغي التقيد بالقواعد التي تم التفاوض بشأنها على أساس تعددي. وفي رأينا أيضا، أن هذه القواعد تدعم المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

أما سيناريو نزع السلاح النووي فلا يبعث على الرضاء. فما زال الطريق مسدودا في المجال النووي. ولم يكتب النجاح للدورات التحضيرية الثلاث لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وآخر تلك الدورات، التي عقدت في هذه السنة، انتهت بالتوصل إلى مجرد اتفاقات إجرائية.

وما تنطوي عليه الأسلحة النووية من تهديد للسلم والأمن الدوليين أمر خطير للغاية. وأملنا الصادق أن ترتقي جميع البلدان، وخاصة الدول النووية، إلى مستوى التحدي وأن تتجلى الإرادة السياسية الضرورية من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل، مع القضاء التام على الأسلحة النووية. والبيان المشترك الصادر مؤخرا عن الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن والذي يكررون فيه التأكيد على التزامهم بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، جدير بالاهتمام. وهذا الالتزام يقتضي أن يترجم إلى إجراءات حتى يمكن إنقاذ المعاهدة في وقت تتعرض فيه لضغوط التجارب الجارية على القذائف التسيارية.

ولا تقل مشكلة الأسلحة التقليدية عن ذلك أهمية، نظرا لكثرة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

في الصراعات الجارية داخل الدول. ومن المؤسف أن نلاحظ أن تصاعد الإنفاق العسكري قد حفزه العدد المتنامي من الصراعات المحلية والعرقية. وإن التكلفة الباهظة لتلك الصراعات المحلية التي تتمثل في وقوع خسائر في الأرواح قد أيقظت الوعي على الصعيد العالمي بالحاجة إلى إيلاء اهتمام جاد لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبغض النظر عن ذلك، فقد أدت الأسلحة الصغيرة، التي تعرف أيضا بأنها أسلحة التدمير الشخصي، إلى تدمير السكان المدنيين، وما يعقب ذلك من كوارث إنسانية في جميع أنحاء العالم. وقد أدى تطوير هذه الأسلحة إلى عرقلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ونظرا للأهمية التي يوليها وفدي لموضوع الأسلحة الصغيرة، فإننا نأمل بشدة أن يبت في المسائل التنظيمية المرتبطة بعقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه في دورة هذا العام.

واسمحوا لي بأن ألقي بعض الضوء على العمل المفيد الذي قام به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ الذي احتفل بالذكرى العاشرة لإنشائه في العام الماضي. وقد أسهم المركز إسهاما قيما في التشجيع على الحوار الأمني الإقليمي بتنظيمه حلقات دراسية واجتماعات تتناول شتى المسائل المتعلقة بنزع السلاح شارك فيها خبراء أكاديميون، ومسؤولون حكوميون وأعضاء في المجتمع المدني. وقد لعب هذا الحوار الذي اشتهر باسم عملية كاتماندو، دورا حيويا في زيادة الوعي بمسائل الأمن ونزع السلاح بين الدول الأعضاء في المنطقة.

وسيقوم وفدي، كما فعل في السنوات الماضية، بدور نشط في وضع وتقديم مشروع قرار مناسب بشأن مركز كاتماندو، بالتشاور مع عدد من البلدان التي شاركت في تقديمه. ونأمل مخلصين في أن يحظى مشروع القرار بمشاركة أوسع نطاقا في تقديمه، وأن يحظى بالتأييد من أعضاء اللجنة.

وعلى الرغم من بعض الأحداث ذات الأثر السلبي على جهود نزع السلاح، فقد شهد العالم قدرا من التقدم في بعض المجالات. وتتضمن الإنجازات الرئيسية إبرام وتشغيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد - وكل منهما أنجزت في السنوات الأخيرة. فإذا كان يمكن القول إن الأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية مشينة، فليس هناك سبب يحول دون انطباق الشيء ذاته على الأسلحة النووية. وكل ما هو مطلوب التزام صادق من جانب المجتمع الدولي، يقترن بإرادة سياسية قوية لتجريم الأسلحة النووية.

**السيد وستدال** (كندا) (تكلم بالانكليزية): أستهل كلمتي، يا سيدي الرئيس، بتوجيه التهنئة إليكم وإلى أعضاء المكتب. وواضح فعلا أن الرئاسة بتوليكم إياها قد باتت في أيد أمينة.

ونحن نلتقي في هذا الخريف الأخير من الألفية، لكي نتكلم ونحاول معا أن نسجل الحقيقة فيما يختص بالأمن، الذي يمثل الموضوع الأول في جدول أعمال البشرية؛ وفيما يختص بالبقاء، الذي يمثل البعد الأول للأمن، وفيما يختص بتجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب، وهو أول ما قررناه نحن الشعوب لأنفسنا ولهذه الهيئة الجامعة قبل أربع وخمسين سنة.

إن أمن الشعوب هو لب السياسة الخارجية الكندية - وبطبيعة الحال فهو أمن للكنديين، ولكنه أيضا الأمن العالمي غير القابل للانقسام، المقترن بالعمل الدؤوب لتعزيز حقوق الإنسان والتنمية، ولتحرير البشر من الخوف والعوز، وللعمل قبل أي شيء آخر على كبح جماح القسوة، وحماية الأبرياء في الصراعات المسلحة، وسوف نبذل كل ما في وسعنا لمساعدتهم على حماية أنفسهم، وعلى صنع السلام والحفاظ عليه، ولكي يمضوا قدما، قدر استطاعتهم أيضا، فيما يصنعونه بأرواحهم البشرية الفريدة الغالية.

ولقد قال وزير خارجية كندا السيد لويد آكسورثي في افتتاح الجمعية العامة في الشهر الماضي:

> "إننا نحن الشعوب، جميع شعوب العالم، نوجد [نحن الذين نمثلها] هنا لخدمتها، وليس لخدمة مصالحنا الوطنية بصفة خاصة". (A/54/PV.10، ص ١٨)

ودعا الوزير آكسورثي إلى:

> "أمم متحدة تضع سلامة البشر في صلب جدول أعمالها". (المرجع نفسه، ص ٢٠)

ثم أضاف

"والتحرر من الخوف ... هو الذي يحدد للأمم المتحدة دورا واضحا محددا في نهاية القرن". (المرجع نفسه، ص ٢٠)

وقد تناول الوزير آكسورثي ببعض التعمق العمل الكندي من أجل أمن البشرية، وما خلفه من صدى في تقرير الأمين العام الذي صدر أثناء رئاسة كندا لمجلس الأمن في شباط/فبراير والمقدم في الشهر الماضي، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وهدفه المتمثل في إيجاد مساندة حاسمة تعزز مبادرات من قبيل وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بهدف حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويمكن القول إن الدول قد تبقى على قيد الحياة بعد الحرب النووية؛ ولكن البشر لا يمكنهم البقاء. وهناك تضافر لا ينفصم بين جذور أمننا البشري، وحمايتنا للمدنيين، وسياساتنا المتعلقة بتحديد الأسلحة، وسياساتنا المتعلقة بنزع السلاح.

وكان البيان الذي أدلى به وزيرنا بمثابة تتويج قاطع لجوهر ولاية اللجنة، وذلك لاعتبارين: أولهما، أنه ذكَّرنا بأن الخطر الأعظم الذي يهدد سلامة البشر لا يزال يتمثل في إمكانية الإبادة النووية والخطر الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ وثانيهما، أنه قد دعا هنا في الأمم المتحدة إلى معنى جديد. أجل، لأن المعنى الجديد هو بضاعتنا هنا، وإيجاد هذا المعنى هو شغلنا الشاغل، وهو القيمة التي نضيفها، متى استطعنا، في هذه اللجنة وغيرها من اللجان. وليس لدينا كتائب هنا، ولكننا مسلحون بالحقيقة، وقد كلفنا في هذه اللجنة بتكليف واحد، هو العمل على ألا نفقد معنى الإنسانية أو تدنيس ذلك المعنى، سواء كأفراد، وبالحجم الطبيعي، بالقسوة أو بالموت غير الطبيعي، أو كليا بالإبادة، وهذه بالتأكيد لعنة الفناء البشري.

ولكل منا ظروفه الأمنية الفريدة، وكل منا يستجيب لها بوسائله الذاتية. واستجابة كندا تشمل عضويتها في منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو) حيث التزمنا منذ عهد بعيد بالتحالف لحماية ديمقراطياتنا؛ والدفاع عنها وما يتصل بذلك من حوار أمني في جماعات إقليمية، مثل المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وعملية السلام في الشرق الأوسط، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والحوار والعمل في إطار الهياكل الأمنية المتعددة الأطراف، التي تتراوح بين مجلس الأمن إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، وتتراوح بين الحملة الرامية إلى حظر الألغام الأرضية إلى معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. إلا أننا نتوجه جميعا إلى اللجنة الأولى التماسا للمحادثات وبحثا عن الحقيقة بشأن المسائل والمخاطر والاحتمالات الأمنية التي نتقاسمها جميعا، وهناك الكثير منها وهو أمر باعث على الشؤم.

وفي هذه الأيام تحتاج الولايات الأمنية إلى تعريف دقيق. وولاية لجنتنا تشتمل على موضوع واحد هو البقاء ذاته: ولا يمكننا أن نهرب من ذلك. ولننظر إلى جدول أعمالنا: الأسلحة النووية، وهو بند يتعلق بالموت على نطاق واسع؛ وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهو نفس الشيء؛ والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهذا نوع يتسبب في الكتلة العظمى من أعمال القتل الجارية على نطاق واسع. ونتواجد هنا لنتحادث كي نشق لأنفسنا طريقا وسط دغل مختصراتنا الاصطلاحية التي ننفرد بها بطبيعة الحال، ولكن علينا ألا ننسى أبدا السبب الرئيسي لوجود اللجنة الأولى، وألا ننسى أبدا أننا هنا لكي نتواجه ونتحادث ونسجل الحقيقة عن خطر الإبادة العظيم وعن السبل والوسائل الكفيلة بتلافيه.

لقد تجاوزت الخمسين الآن ولكنني مثل معظم الحاضرين هنا ما زلت أصغر كثيرا من أن أتذكر ما كان عليه الحال قبل أن تصل الأمور إلى هذا المدى، وقبل أن يبدأ تشغيل ساعة التوقيت، أصغر كثيرا من أن أتذكر ما كان عليه الحال قبل أن توضع كل هذه النصال على رقابنا.

وغالبا ما نسمع شكاوى تقول إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتجنب مناقشة الرقابة على الأسلحة النووية ونزع السلاح أمام المجتمع العالمي. وسواء كان الأمر كذلك أم لا فإن الشعور الكامن وراء هذه الشكوى يبرز بالتأكيد ما نتحمله جميعا من مسؤولية عن اغتنام كل ما لدينا من فرص للاشتراك في مثل هذا الحوار الحيوي. وفي هذه اللجنة يمكن طرح أسئلة صعبة. وقد لا تجد هذه الأسئلة إجابات شافية دائما، ولكن هذا لا يعني أنها ستذهب أدراج الرياح - إذ أن للصمت والتحاشي بلاغتهما الخاصة. ولذلك فإن هذا هو الوقت المناسب وهذا هو المكان المناسب لمن لديهم أسئلة وآراء تبدى بشأن القضايا الحرجة.

وهناك من يبدي الحسرة دائما لأن العلم النووي لا يمكن حجبه عمن يريد تعلمه، ويبدي الحسرة بوجه خاص لأن الأسلحة النووية لا يمكن قفل باب الاختراع فيها. فلنحذر هذه الأفكار المبتذلة. أولا أنها أفكار غير صحيحة، وفي سبب فناء الحضارات البشرية، والأدهى من ذلك أنها تنطوي على استسلام سلبي وتترتب عليها عواقب عامة خاطئة كل الخطأ. فالترسانات النووية القادرة على إفناء البشرية لم تكن بالغة السرعة في نموها، إذ أنه من المحتم ألا تعود الذرة متى شطرناها إلى التماسك مرة أخرى، وهذا أمر حتمي. وهناك الآن، ولا تزال، حتمية أقل كثيرا، تتمثل في تطوير ترسانات الأسلحة النووية والحفاظ عليها بتكلفة فلكية، وهي تقل كثيرا جدا عما يود أصحاب المصالح من المحللين أو الكسالى منهم وفاقدي الهمة أو من مدعي النبوءة أن نصدقه؛ وهي حتمية أقل كثيرا جدا مما يجسرون على استكشافه.

وما كان ينبغي لذلك أن ينتهي بهذه الطريقة، ومع أنه انتهى بهذه الطريقة، فإنه لا ينبغي أن يظل قائما. وإذ نرفض الاستسلام للحتميات ونسعى إلى السير في طريقنا إلى الأمام، فإن نفض الأيدي إزاء المخاطر التي تأتي من كل حدب وصوب وعدم التوقف عن طلب الاستفسارات فيما إذا كنا قد وصلنا إلى المكان بعد ومتى سنصل - مثل الأسئلة التي يطرحها الأطفال الجالسون في المقعد الخلفي أثناء رحلة بالسيارة - لا تجدي نفعا عموما.

فلكي نكسب سباقنا الحاسم مع الكارثة فإننا نحتاج إلى التحلي بحس سليم بعظم قيمتنا. ونحتاج إلى أن نأخذ أنفسنا مأخذ الجد. فعبقريتنا تضيف قوة كبيرة إلى إرادتنا هذه الأيام. وقد أحكمنا السيطرة على دفة مصيرنا، وبإمكاننا أن نتغلب على الصعاب التي تحيط ببقائنا. وبالتالي يجب علينا جميعا أن نصر على أن جسامة المهمة هذه هي مدار عملنا. فبعض الدول الكبرى الحائزة للأسلحة قد تحبذ، هي وحلفاؤها، أن يكون الأمر خلاف ذلك، ولكن لو لم تكن الأسلحة النووية متعلقة بمصيرنا لما اهتممنا بها من قريب أو بعيد.

صحيح أن بعض الدول والأحلاف قد عملت أكثر من غيرها للوصول بنا إلى هذه الورطة، وصحيح أن بعض الدول قادرة أكثر بكثير من غيرها على تخليصنا منها، إلا أن من الصحيح أيضا أننا جميعا نعاني من هذه الورطة. وإذا أعدنا صياغة شعار سياسي معروف يستخدم في حشد القوى ويتجسد مبدأه في التزامات جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لقلنا إنه لا هلاك من دون تمثيل.

والشواغل الدائمة للكنديين بشأن البقاء والأمن العالمي دفعت بالسفير أكسورثي إلى أن يطلب إلى لجنتنا الدائمة المعنية بالشؤون الخارجية والتجارة الدولية إلى النظر في هذه المسائل الخطيرة. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، وبعد دراسة ومناقشة كثيفتين، قدمت اللجنة تقريرا شاملا عن عدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة، بعنوان بليغ، هو "كندا والتحدي النووي: خفض القيمة السياسية للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين".

وفي نيسان/أبريل من هذا العام ردت حكومتي على التقرير بأجوبة محددة لمسائل وتوصيات، وبسياسة عامة أولية شاملة تؤكد من جديد على التزام كندا القديم العهد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبوضع سياسة لمواجهة التحدي النووي ترسي الأولويات الكندية.

وسأوجز النقاط الرئيسية في رد الحكومة: والنص بكامله متوافر في هذه القاعة وفي موقع وزارة خارجيتنا على شبكة إنترنت.

يبدأ الإعلان عن السياسة العامة، كما يجب، بمعاهدة عدم الانتشار. ويؤكد من جديد التزامنا النشط بالوفاء بها، ويعترف بأن المعاهدة تشكل جزءا لا يتجزأ من سياستنا الوطنية وهي ذات أهمية حيوية بالنسبة لأمن الأجيال المقبلة. وكان هدف كندا ولا يزال الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويعتقد أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بالإصرار على تنفيذ المعاهدة وغيرها من المعاهدات والاتفاقات الموقعة دعما لها. والطابع الشامل جزء أساسي من هذا الهدف - لقد صدق ١٨٧ بلدا على معاهدة عدم الانتشار؛ ولم تمتنع عن ذلك سوى كوبا والهند وإسرائيل وباكستان. وستواصل كندا حث هذه الدول على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

لقد شاركنا بنشاط في التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار في ١٩٩٥، واضطلعنا منذ ذلك الحين بقسطنا في المحافظة على وعد الخضوع للمحاسبة الذي قطعته جميع الدول الأعضاء. وفي ثلاث دورات عقدتها اللجنة التحضيرية ساعدنا في إطلاق عملية الاستعراض المعززة التي اتفق عليها في قرارات التمديد. ولم تكن

النتائج التي تحققت مرضية تماما، ولكن لا يوجد أدنى شك في أن دورات اللجنة التحضيرية شهدت قدرا أكثر كثافة من استعراضات التزام الأعضاء منذ تمديد المعاهدة مما كان عليه الحال قبل ذلك - ونحن بدأنا لتونا. وسنواصل العمل لضمان أن يكتسب المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار أهمية سياسية كبيرة، فيعزز المعاهدة ويستعيد الزخم من أجل تنفيذها.

وبطبيعة الحال فإن أهم مفاوضات ثنائية هي تلك التي ستعقد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وفي هذا السياق، رحبت كندا بالبيان المشترك الصادر عن زعيمي البلدين في حزيران/يونيه بأنهما ما زالا يكرسان جهودهما لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي؛ وأنهما يسلمان بالأهمية الأساسية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛ وأنهما يعملان على تحريك المحادثات المتعلقة بمعاهدة سكارت الثالثة حتى قبل التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها؛ وأن الأنباء السارة هي أن التخفيضات التي اتفق عليها في معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ستتحقق في وقت أبكر من الموعد الذي كان محددا لها.

كذلك أيد الإعلان المتعلق بالسياسة العامة لحكومتي التدابير الرامية إلى تعزيز سلامة وأمن الترسانات النووية والخطوات المتخذة لإدامة الاستقرار في العلاقات النووية الاستراتيجية مثل اتخاذ خطوات لرفع حالة الإنذار والفصل بغية إتاحة الوقت أمام صانعي القرار والتقليل من حدة الضغوط عليهم لاستخدام قدراتهم النووية أو فقدانها أو الاستجابة لعملية إطلاق غير مأذون بها أو إطلاق عرضي أو تحايل.

ونعرف تمام المعرفة أن الأسلحة النووية الاستراتيجية ليست بالتأكيد التهديد الوحيد الذي نواجهه. فهناك آلاف عديدة من الأسلحة النووية التكتيكية في ترسانتي روسيا والولايات المتحدة مجتمعتين. واعتماد روسيا على هذه الأسلحة، الذي اشتد بسبب تدهور القوات التقليدية، يدعو إلى القلق على وجه الخصوص. وكندا تشجع روسيا والولايات المتحدة على التفاوض بشأن القيود على الأسلحة التكتيكية، مثل تجميد تطوير جميع الأسلحة التكتيكية وخزنها بعيدا عن سيطرة الوحدات العاملة، وتبادل البيانات الأولية، وتفكيك النظم على نحو يتم التحقق منه، وغير ذلك من التدابير الإضافية.

لقد أكد الوزير أكسورثي، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، أن كندا ترى أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، تتسم بأهمية أساسية في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالوزع المحتمل لنظام صاروخي دفاعي وطني من جانب الولايات المتحدة، فإن كندا تريد أن تعرف الآثار التي قد تترتب على هذا الوزع بالنسبة للاستقرار الاستراتيجي، وتحديدا بالنسبة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وغيرها من اتفاقات وبروتوكولات وترتيبات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل خطوة مباشرة وواضحة في الطريق إلى تحقيق السلامة، وهي عقبة أكثر فعالية في وجه التطوير النوعي للأسلحة النووية من جميع معاهدات نزع السلاح السابقة. فمع توقيع ١٥٤ دولة وتصديق ٥١ دولة بما فيها كندا، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مع أنها لم تدخل حيز النفاذ بعد، أصبحت المعاهدة بمثابة توافق عالمي قوي في الآراء ضد إجراء التجارب النووية.

إلا أن المجتمع الدولي سيكون أفضل حالا بمعاهدة دخلت حيز النفاذ. وإشارة واضحة على ذلك صدرت عن المؤتمر المعني بتسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ، المعقود في فيينا في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وأن الفشل في تحقيق ذلك سيكون ضربة قوية للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. والأمر يعود إلينا جميعا لكي نعمل من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح في السنوات الـ ٣٠ الماضية والدفع بها إلى الأمام. ومما يبعث على الانزعاج العميق رؤية أن البلد الذي كان رائدا في تحقيق العديد من تلك المكاسب يحمله لواء هذه القضية أخذ الآن ينسحب من المعركة التي تستهدف تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتأسف كندا أشد الأسف لأن مجلس الشيوع في الولايات المتحدة لم يصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ونأمل أن يعاد النظر في هذا القرار في موعد مبكر.

إن مواصلة المناقشة حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب تجسد رؤى متعارضة بشأن أفضل الطرق لتحقيق الأمن في عالم ما بعد الحرب الباردة. وتجسد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبدأ أن التعاون

المتعدد الأطراف هو أفضل طريقة لمنع الانتشار، وأن العمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي يخدم بأكثر الطرق فعالية المصالح الوطنية للأجزاء التي يشكل منها. والنهج النقيض يتمثل في رفض الالتزامات المتعددة الأطراف والاعتماد على الوسائل الوطنية المتاحة، والسير وحيدا في هذا الطريق. والجزء الهام من عملنا لتسهيل الإنفاذ المبكر يتمثل في التدليل على تفوق التعاون على الاعتماد الضيق الأفق على النفس.

والخطوة التالية الواضحة تتمثل في وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة أو المتفجرات. وطوال ٤٥ سنة وإلى الآن عملت الحكومات الكندية المتعاقبة بنجاح من أجل تعزيز معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإننا نريد من مؤتمر نزع السلاح أن يعمل بجد ونشاط على هذه المعاهدة منذ بدء دورته المقبلة.

وسياستنا المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية محددة بوضوح في بيان حكومتنا. وفي المفاوضات القادمة سنعمل على ضمان أن يتناول مؤتمر نزع السلاح أهداف نزع السلاح وتحديد الأسلحة، فيما يتعلق بالدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وأن يتناول على نحو مماثل عدم الانتشار فيما يتعلق بالدول التي لا تزال خارج نظام معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن المعاهدة التي تنهي إلى الأبد إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ينبغي أن ترافقها التزامات موازية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية باستحداث آليات فعالة لخفض المخزونات الموجودة من المواد الانشطارية وإزالتها في نهاية المطاف. وريثما يتم الانتهاء من مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن كندا ستعمل على النهوض بوقف اختياري فوري وشامل لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى.

وهذا ينقلنا إلى الحالة السائدة في منطقة جنوب آسيا. إن حكومة كندا لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الآثار المترتبة على التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في العام الماضي. فتلك التجارب شكلت نكسة كبيرة لقضيتنا، وهي نكسة لا تزال تثير انزعاجا عميقا. لقد انتهكت تلك التجارب المعيار المتعلق بالانتشار النووي الذي كانت قد اتفقت عليه الغالبية الساحقة من الدول. وأيقظت هذه التجارب شبح سباق التسلح في منطقة جنوب آسيا، وهو سباق لا يعزز الأمن للهنود والباكستانيين وجيرانهم، بل إنه بالأحرى يقلل منه، ويستهلك موارد هائلة تمس الحاجة إليها للتخفيف من المعاناة الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البشر في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التجارب قد تدفع ببعض البلدان القادرة على إنتاج الأسلحة النووية التي تخلت عنها طواعية إلى التساؤل عن جدوى ما فعلته، وتهدد بإعاقة التقدم نحو نزع السلاح العالمي.

لقد انضمت كندا إلى المجتمع الدولي وأيدته في مطالبته الهند وباكستان باتخاذ خطوات ملموسة لاحترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)؛ وتجميد برامجهما لإنتاج الأسلحة النووية؛ والانضمام إلينا في حظر التجارب والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وأن تتقيدا في الوقت نفسه بالوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية، وبالرقابة على صادرات التكنولوجيا والمواد الدقيقة؛ والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولتين غير حائزتين للأسلحة النووية. هذه نصيحة خالصة وليست إنذارا أبدا.

لقد وجدت كندا بعض التشجيع في البيانات الباكستانية والهندية التي صدرت منذ إجراء التجارب وتنص على أنهما تعتزمان الوفاء بالتعهدات التي قطعت سابقا بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نتوق إلى رؤية هذه التعهدات وقد تم الوفاء بها. وفي هذا السياق، تشير كندا بشيء من الفزع إلى الانقلاب العسكري في باكستان، وهو انقلاب يضيف عنصر عدم استقرار لا يلقى الترحيب إلى حالة متفجرة أصلا.

كندا إحدى الدول الـ ١٦ غير الحائزة للأسلحة النووية الممثلة في هذه القاعة والمتحالفة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية في منظمة حلف شمال الأطلسي، الذي كان درع الديمقراطيات الأوروبية الأطلسية أثناء سنوات المواجهة النووية الخطرة إبان الحرب الباردة، وهو تحالف يمر بمرحلة تكيف مستمرة - تكيف ناجح جدا حتى الآن - مع الاحتياجات الأمنية الآنية الدينمية المتغيرة لأعضائه. وكجزء من عملية التكيف، قام مؤتمر قمة زعماء الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل الماضي، باتخاذ خطوتين هامتين إلى الأمام. أولا، لقد اعترفوا في بيان قمة واشنطن بأن تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي واتفاقات نزع السلاح تسهم في أمن التحالف وأنه ينبغي لأعضاء التحالف أن يعملوا معا من أجل الدفع إلى الأمام بهذه الترتيبات على نحو أكبر. وثانيا، اعترفوا بأن

المكانة البارزة للأسلحة النووية قد تناقصت، واتفقوا على أن التحالف سينظر في اعتماد خيارات في مجالات تدابير بناء الثقة والأمن، والتحقق، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر هذا سيقترح مجلس حلف الناتو على وزراء الخارجية الاضطلاع بعملية للنظر في هذه الخيارات.

وفي حين أن الترسانات النووية تمثل أخطر التهديدات المحتملة للأمن البشري، إلا أنها ليست بالتأكيد الخطر الوحيد. وكجزء من نهجنا الشامل إزاء عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، نعمل بحماس في العديد من الإطارات الدولية، ليس فقط على منع انتشار المزيد من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ، بل أيضا على إلغاء البرامج القائمة.

وتواصل كندا التشجيع على الامتثال العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومع أن الامتثال للاتفاقية يتم على نطاق واسع، فلا تزال هناك مجالات تحفل بالمشاكل. ومما يثير أعظم القلق منطقة الشرق الأوسط، حيث لم تصبح ليبيا ومصر وإسرائيل ولبنان وسورية والعراق بعد من الدول الأطراف. وإننا نسلم بما تنطوي عليه التحديات الأمنية في الشرق الأوسط من تعقيدات، ونعتقد اعتقادا قويا بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ستعزز الاستقرار في المنطقة. وقامت كندا بتقديم النصيحة والمساعدة إلى عدد من البلدان بشأن طريقة تنفيذ وإدارة الاتفاقية على الصعيد المحلي. وتشاطرنا مشروع قانون وبرمجيات للإعلان، ووفرنا الخبراء بشأن الاتفاقية والرقابة على الصادرات والواردات للحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، على العكس من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا تتضمن حتى الآن أحكاما تتعلق بالتحقق. وقد دللت تجربتنا مع العراق على أن التقدم في مجال التكنولوجيا البيولوجية وانتشار المعرفة والتكنولوجيا يجعلان تحقيق القدرة على إنتاج الأسلحة البيولوجية أكثر يسرا لدى عدد متزايد من البلدان. فالعديد من التكنولوجيات المستخدمة على نحو مشروع في البحوث والصحة والتجارة يمكن أن تستخدم في برامج الأسلحة. ومن الواضح أن من الضروري على نحو عاجل اتخاذ تدابير جديدة للتحقق من حظر الأسلحة البيولوجية. ومن الغريب أن نجد أن الذين كانوا الأكثر صخبا بشأن ضرورة التحقق من أية اتفاقية يعملون الآن على إعاقة الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف.

وكندا، إذ تعمل مع دول الشمال والجنوب، تلتزم بالمفاوضات الجارية لوضع بروتوكول للامتثال يرمي إلى تخفيض التهديد الذي تشكله البرامج الخفية للأسلحة البيولوجية دون فرض عبء غير مقبول على هذه الصناعة. إننا نريد الإعلان عن المرافق التي تعمل للدفاع ضد الأسلحة البيولوجية، إلى جانب المرافق التي يمكن أن تستخدم لإنتاج تلك الأسلحة. ونسعى، فضلا عن ذلك، إلى وضع أحكام ترمي إلى تحقيق الشفافية وإمكانية الوصول والزيارة لبناء الثقة في الامتثال، وإلى إجراء التحقيقات بناء على التحدي عندما يكون هناك انشغال خطير بشأن انتهاك الاتفاقية.

وتهتم اللجنة كذلك بالأسلحة التقليدية، بما فيها الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، التي تسبب القتل على نطاق واسع في الوقت الحالي.

وكثيرا ما نسمع أن التقدم في مجال عدم الانتشار، وتحديد الأسلحة، ونزع السلاح يعتمد على الإرادة السياسية. وعلينا أن نتذكر، إذن، أن الإرادة السياسية تعتمد بدورها - وليس في الديمقراطيات فحسب - على الاهتمام العام وعلى الرأي العام. وينـدر أن يكون هذا الاعتماد أوضح مما كان عليه عند التوصل إلى إبرام اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

قبل خمس سنوات كانت هذه القضية مهملة في مؤتمر نزع السلاح، وكانت توقعات تقدمها ضئيلة. أما اليوم، فهناك ١٣٥ بلدا تؤكد عدم استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بما فيها جميع بلدان الأمريكتين، عدا بلدين، ومعظم البلدان الأوروبية والأفريقية، وكثير من البلدان الآسيوية. وقد صدق ٨٧ بلدا على الاتفاقية، أي أكثر من عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح بـ ٢١. ويتناقص عدد ضحايا الألغام في بعض بلدان العالم التي تأثرت بها إلى أقصى حد. وتجارة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي كانت مزدهرة فيما قبل، كادت أن تتلاشى. والبلدان المنتجة للألغام في العالم، التي لا تؤيد وقفا طوعيا شاملا أو فرض حظر واقعي على تصدير الألغام المضادة للأفراد لا يزيد عددها على ١٠ بلدان. وفضلا عن ذلك، فإنه منذ عام ١٩٩٦، عندما بدأت عملية أوتاوا، دمر ٢٠ بلدان أكثر من ١٤ مليون لغم من مخزوناتها. وبتدمير هذه الألغام لن تزهق حياة أي فرد أو يبتر طرف أي شخص بسببها أبدا.

ورغم هذه المنجزات المشجعة إلى حد كبير، ينبغي لنا أن نعترف بأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد استخدمت في كوسوفو وأنغولا بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٩٩. وفضلا عن ذلك، فإن الدول الكبرى - الولايات المتحدة، وروسيا، والصين - لم توقع بعد على الاتفاقية. إننا نحثها على التوقيع. ونشجع المجتمع الدولي كذلك على تكريس قدر أكبر من الموارد لبرامج إزالة الألغام.

لقد قال وزير خارجية بلادي في البيان الذي أدلى به في الجمعية العامة في الشهر الماضي أن التركيز على التكلفة البشرية كان

"الزخم الذي يدفع جهودنا للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة" (A/54/PV.10، ص ١٩)

والأسلحة الخفيفة، وتكلم عن استخدامها في مناطق الصراع أو في الشوارع المجاورة، مما يبتز ثمنا بشريا يثير الانزعاج. والواقع، كما لاحظ السيد كوفي عنان، الأمين العام، أن أكثر القتلة نشاطا في العالم اليوم من يبلغ عمره ١٤ عاما ويحمل رشاشة كلاشنكوف.

ويشكل المدنيون الأغلبية العظمى من مجمل الإصابات في الصراعات المسلحة الحالية. ويفقد أكثر من مليون فرد أرواحهم كل عام في هذه الصراعات - ويستخدم ٩٠ في المائة منهم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - والخسائر في ازدياد. ومع ذلك، لا تزال سوق هذه الأسلحة رائجة ويجري إمدادها بتلهف. ولا يمكن على الإطلاق حماية المدنيين دون كبح تدفق هذه الأسلحة. وبالتالي، ترحب كندا بتقرير الأمين العام (S/1999/957) عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وستعمل على تنفيذ التدابير الجديدة الصارمة التي اقترحها.

ولكن لا يمكننا التوقف عند ذلك. فنحن نحتاج إلى التفكير على نحو شامل ومنتظم في سبل جديدة لمواجهة التهديد المتزايد النابع من الأسلحة الصغيرة. ولهذا تؤيد كندا بشدة انعقاد مؤتمر معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠١. وينبغي لهذا المؤتمر أن يتخذ نهجا شاملا في معالجته قضية الانتشار من جميع جوانبها - تحديد الأسلحة، وإنفاذ القانون، وبناء السلام. وريثما يتم ذلك، لا يمكننا أن نقف متفرجين، فالحاجة ماسة إلى اتخاذ إجراء. ونرى أن مؤتمر عام ٢٠٠١ يتيح فرصة للنظر في النتائج ورسم طريق المستقبل، ولكن لكي نحقق النتائج، علينا أن نبدأ الآن.

المطلوب اتخاذ نهج شامل يفرض قدرا أكبر من الرقابة على الدول الموردة، ويعالج العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من السلع الأساسية الثمينة في المجتمعات الفقيرة، ويتيح الموارد الكافية والتدريب الكافي لتوفير قدر أكثر فعالية في مجالات مراقبة الحدود وكفالة قيام الشرطة بأعمالهم وتدمير الأسلحة. لكن هذا الإجراء لن يكون فعالا إلا إذا واكبته برامج للتنمية والمصالحة تنبع من المجتمع المحلي وتقلل من الأهمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لحيازة الأسلحة في المقام الأول.

نحتاج كذلك إلى الانتفاع بالصكوك السياسية والقانونية الموجودة. وهناك اتفاقية قائمة لكل من منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وتود كندا أن تتعدد أطراف مدونة السلوك والعمل المشترك بشأن الأسلحة الصغيرة التابعين للاتحاد الأوروبي لكي يشكلا الأساس الذي ييسر وضع صك ملزم من الناحية السياسية.

وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح أهداف عالمية. ولهذا، فإن كندا، بينما تشاطر المجتمع الدولي رغبته في حفظ وصون المنافع الأمنية والاقتصادية الحالية لاستخدام الفضاء الخارجي، تود أن تتحاشى تسليحه وما يتبع ذلك من سباق مكلف وجديد للتسلح. ولهذا، نشجع بنشاط إنشاء لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لكي تعالج قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتصلة بالفضاء الخارجي. واقترحنا أيضا أن يكون الهدف الأساسي من التفاوض في هذه اللجنة إبرام اتفاقية لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

شاغلنا ليس شاغلا نظريا. فأكثر من ٣٠ دولة منخرطة في الفضاء الخارجي، وتتحرك دول أكثر بكثير في هذا الاتجاه. كما أن التكنولوجيا تواصل تطورها، وكما يتبين من الاستعراض السريع جدا للمعلومات العامة، تخصص موارد ضخمة لمفاهيم بحثية، ولمشاريع معينة للاستخدام العسكري الواسع النطاق والعريض المجال للفضاء الخارجي.

وترى كندا أن الوقت قد حان للعمل على المحافظة على الفضاء الخارجي بوصفه محمية ومنطقة خالية من الأسلحة. ونسلم بأن الفضاء الخارجي يستخدم فعلا على

نحو مكشف، لا في الأغراض المدنية فحسب، بل في الأغراض العسكرية أيضا، مثل المراقبة الاستخبارية وجمع المعلومات السرية والاتصالات. هذا واقع لا نتوقع أن نتمكن من تغييره. ولكننا نريد أن نمنع التسلح اليوم، بدلا من أن نضطر غدا، وبتكلفة باهظة، إلى التعايش معه واحتوائه، ومحاولة عكس مساره في نهاية المطاف، كما يحدث عادة.

وهناك هدف هام ذو صلة تود كندا أن تتعرض له، وهو إقامة نظام دولي يوفر الإبلاغ عن الشن المرتقب للقذائف. وبالتالي، فإننا نشجع الولايات المتحدة وروسيا على النظر في إشراك أطراف أخرى في الاتفاق الذي أعلنتا عنه في مؤتمر القمة الذي عقدتاه في موسكو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بغية إنشاء مركز مشترك بين الولايات المتحدة وروسيا للإنذار المبكر بشأن القذائف. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في وسائل ربط عدد أكبر من الدول بتحديدات نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، وقد يجري ذلك من خلال مبادئ توجيهية أو بيان ملزم من الناحية السياسية.

أخيرا، أود أن أتناول مستقبل مؤتمر نزع السلاح، حيث أصبح استرداد الزخم المفقود صعبا، وحيث تصطدم أفضل نوايانا بالجمود. إن المؤسسة المتمتعة بولاية حاسمة وليست لديها خطة للعمل مؤسسة لا تفيد المجتمع الدولي. وفرض الشروط التي لا نهاية لها لن تسفر إلا عن الجمود.

ولا تعتقد كندا أن العجز عن إحراز تقدم كبير في العام الماضي يعني انهيار مؤتمر نزع السلاح. وفضلا عن ذلك، نرى أن من الإفراط في التبسيط أن نرجع السبب في شلل مؤتمر نزع السلاح إلى هياكله وأساليب عمله. ومع ذلك، نرى أن هناك حاجة ملحة إلى تعبئة الإرادة السياسية وروح الابتكار اللازمين لكي نعيد المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الدائم الوحيد لنزع السلاح إلى مزاولة العمل.

وترغب كندا في إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح تتناول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونريد أيضا إجراء مناقشة موضوعية فيه عن نزع السلاح النووي، ونؤيد إنشاء لجنة مخصصة لذلك الغرض. وتسلم كندا بأن مسؤولية التفاوض بشأن تخفيض الأسلحة النووية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها. ومع ذلك، فإننا كلنا نشعر ببالغ القلق إزاء تقدم تلك المفاوضات. وأية لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح لمناقشة قضايا نزع السلاح النووي ستحترم هذا القلق، وتستجيب للتطلع الدولي الواسع النطاق إلى تحديد أسلحة الدول الحائزة للأسلحة النووية ونزع سلاحها، وتشجع تلك الدول على المضي قدما. وينبغي لنا أن نتناول ذلك على نحو شخصي جدا. فمهمتنا، في نهاية المطاف، هي كفالة طرح خيارات أكثر سلامة وقيمة في ميدان الأسلحة النووية، والأخذ بتلك الخيارات.

والصبي الذي تحدث عنه الأمين العام، الذي يبلغ من العمر ١٤ عاما ويحمل كلاشنكوف، يشترك في هذه المعضلة الإنسانية. فلديه قوة أكبر بكثير من علمه بكيفية التصرف فيها. وسيكون محظوظا إذا عاش حتى ينضج. أما نحن، فلدينا القوة التي تجمع الكون معا، وقد لا نعيش كثيرا حتى ننضج أيضا.

لقد جعلنا الحقائق المصيرية، التي تعلمناها قبل نصف قرن، تعمل من أجل الحياة، وجعلناها أيضا تعمل من أجل الموت، وعلى مستوى هائل. وقد أخطأنا، وانحرفنا عن طريق السلامة. وهناك دول قوية بيننا انفعلت تماما في الماضي الحديث وحاربت حتى الموت بكل الأساليب بلا استثناء. ذلك الجانب القاتم موجود لدينا، ويمكن أن يظهر مرة أخرى. ولكننا نتمتع بالنور وبالصحة أيضا. ومقصدنا، مثل كل المقاصد، يتحدد، لا عن طريق المصادفة، بل عن طريق الالتزام بالصدق. ولما كانت الطبيعة على ما هي عليه، فإن الصدق الحقيقي في جانبنا، وسينير دربنا ويوصلنا إلى الأمان.

**السيد حسن** (العراق) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أولا، يسعدني أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة في هذا العام الذي يفصل بين ألفيتين. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة وكفاءة سيقود أعمال اللجنة إلى النجاح. كما أود أو أهنئ السادة أعضاء المكتب على انتخابهم.

ثانيا، إن مراجعة سريعة لما تم إنجازه في مجال نزع السلاح منذ تأسيس الأمم المتحدة ولحد الآن يقودنا إلى استنتاج مفاده أن ما تحقق هو أقل بكثير مما نطمح، وأن البشرية اليوم مهددة أكثر من أي وقت مضى بمخاطر المحرقة النووية، وأن الهدف الوارد في القرار ١ (د - ١) للدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦، وهو نزع السلاح النووي، لا يزال بعيد المنال. ورغم انبعاث الآمال بعد انتهاء الحرب الباردة بوقف سباق

التسلح النووي، فإن ما حصل هو العكس. فانهيار المعسكر الاشتراكي ولد لدى الولايات المتحدة شعورا بالهيمنة المطلقة على العالم. وهذا دفعها للاعتماد المتزايد على مبدأ الردع النووي وسياسات القوة، والتدخل العسكري وتوسيع الأحلاف وتطوير ترساناتها من أسلحة الدمار الشامل. كما نمت من جديد عقيدة الاستخدام الأول للأسلحة النووية.

ثالثا، ومن نماذج سياسات القوة الغاشمة، التي تعتمدها الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا، هي فرض مناطق حظر الطيران شمالي وجنوبي العراق، وقصف المراكز المدنية في العراق بشكل دوري مستمر منذ عام ١٩٩١ وبشكل يومي منذ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. إن ذلك يمثل نموذجا من بين حالات أخرى يتم فيها استخدام القوة خرقا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، وبما يهدد السلم والأمن الإقليمي والدولي بأفدح المخاطر.

رابعا، استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا أكثر من ٣٠٠ طن من اليورانيوم المنضب في عدوانهما على العراق عام ١٩٩١، وكررتا هذا الاستخدام ضد يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، وأدى استخدام هذا السلاح الإشعاعي ضد العراق إلى ازدياد مفرط في حالات الإصابة بأمراض السرطان والإسقاط والاختلال العصبي والتشوهات الجينية والولادات المشوهة بين المدنيين، وبالذات في المحافظات الجنوبية من العراق التي كانت مسرحا لاستخدام هذا السلاح، إضافة إلى تأثيراته على الجنود الأمريكيين والبريطانيين. فقد قامت إدارة المحاربين القدماء الأمريكية بدراسة على ٢٥١ عائلة للمصابين بداء حرب الخليج في ولاية مسيسيبي، وتبين أن ٦٧ في المائة منهم قد أنجبوا بعد الحرب أولادا مشوهين بصورة بالغة. كما أن مركز بالتيمور الطبي اكتشف وجود نسبة عالية من الإشعاع في إدرار الجنود الأمريكان بعد خمس سنوات من حرب الخليج.

وستستمر الأبعاد الكارثية لاستخدام اليورانيوم المنضب على البيئة والإنسان في العراق وعلى البلدان المجاورة أيضا لأجيال قادمة، كونه حول جزءا كبيرا من أراضي العراق إلى بيئة ملوثة ونشطة إشعاعيا. إننا ندعو المنظمات الدولية المتخصصة ودول العالم أن تولي هذا الموضوع الاهتمام المطلوب وأن تتخذ الإجراءات المناسبة للمساعدة في تنظيف بيئة العراق من الآثار الإشعاعية الناتجة عن استخدام هذا السلاح. كما ندعو إلى عقد اتفاقية دولية تحرم استخدام اليورانيوم المنضب في التسلح.

خامسا، في الوقت الذي تتضافر فيه جهود المجتمع الدولي لتأطير وتنسيق الأنشطة الرامية إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ومن ذلك جهود لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فإننا تلقينا بقلق الأنباء التي تشير إلى اعتزام الولايات المتحدة نشر منظومة جديدة مضادة للقذائف تتضمن، من بين أمور أخرى، استخدام الأقمار الصناعية للأغراض الحربية ولمنع الآخرين من استخدام الفضاء لأغراض تتعارض والمصالح الأمريكية.

إن المشروع الأمريكي لعسكرة الفضاء يتناقض مع التزامات الولايات المتحدة بموجب الاتفاقيات الدولية والثنائية ومنها معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، ومعاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ويعتبر خطوة إضافية في سياسات غرور القوة التي ستدفع إلى المزيد من سباق التسلح.

سادسا، تعرضت مصداقية الأمم المتحدة في مجال التحقق إلى ضربة عنيفة خلال هذا العقد. فقد كشفت الحقائق التي ظهرت مؤخرا ومنها تصريحات مسؤولين أمريكيين وتصريحات مفتشي اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة أن تلك اللجنة كانت تستخدم من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل للتجسس على العراق ولإثارة الأزمات وللتآمر على العراق وقيادته. ورئيس اللجنة الخاصة السابق ريتشارد بتلر قام بإعداد وتقديم تقريره إلى مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بالتنسيق مع كبار المسؤولين الأمريكيين، وبشكل مناقض للحقائق وللوقائع من أجل تقديم المسوغات لكي تشن الولايات المتحدة وبريطانيا عدوانهما المسلح على العراق يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

**تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بخيت (السودان).**

وللأسف الشديد، ورغم إقرار الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحه الصادر يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بأن الاتهامات الموجهة إلى مفتشي اللجنة الخاصة بالتجسس لحساب الولايات المتحدة صحيحة جزئيا، فإن الأمم المتحدة لم تفتح أي تحقيق في الموضوع لحد الآن

ولم تتخذ أي إجراء لمحاسبة أولئك الذين استغلوا اسمها للقيام بأنشطة تجسسية وعدوانية ومرغوا سمعتها في الوحل.

سابعا، نرحب بتوسيع مؤتمر نزع السلاح، ويساورنا القلق كونه لم يحرز أي تقدم موضوعي في إقرار جدول أعمال دورته لعام ١٩٩٩ رغم المرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١. ونأمل أن يصل المؤتمر في بداية دورته القادمة إلى توافق على تحديد ولاية اللجان المخصصة لنزع السلاح النووي ووقف إنتاج المواد الانشطارية وتدمير المخزون منها.

ثامنا، إذ نشير إلى ضرورة تخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل، نجد من المناسب التذكير بأن عدد المدنيين العراقيين الذين قتلتهم العقوبات المفروضة على العراق منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، يفوق أعداد جميع ضحايا استخدام أسلحة الدمار الشامل في العالم. وليس مستغربا أن يكون المستخدم الأول للسلاح النووي في هيروشيما وناغازاكي هو نفسه الذي يستخدم العقوبات كسلاح للإبادة الجماعية ضد العراق.

تاسعا، تلقى العالم بامتعاض نبأ رفض الولايات المتحدة الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة فصلت على مقاييس الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن في المنطقة العربية ننظر إلى هذا الموقف ليس كونه إصرارا من الولايات المتحدة على مواصلة عقيدتها العسكرية المبنية على التفوق النووي المطلق فحسب، بل وأيضا كونه تشجيعا لإسرائيل على مواصلة امتلاكها للأسلحة النووية وتطوير هذه الأسلحة، آخذين بالاعتبار التعاون النووي الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتغلغل الإسرائيلي في المؤسسات العسكرية والبحثية الأمريكية.

عاشرا، تعاني منطقتنا العربية من اختلال كبير في التوازن التسليحي، حيث يحوز الكيان الإسرائيلي المحتل على أسلحة الدمار الشامل كافة وفي المقدمة منها الأسلحة النووية. ومن الشواهد الأخيرة على ذلك حادثة طائرة العال في مطار أمستردام في عام ١٩٩٢، وما نقلته صحيفة التايمس اللندنية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عن وثيقة سرية صادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية من أن بحوزة إسرائيل ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ كيلو غرام من البلوتونيوم الداخل في صناعة الأسلحة النووية، وهذه الكمية تكفي لإنتاج ٢٥٠ رأسا حربيا نوويا على الأقل، الأمر الذي يعني أن إسرائيل تحتل المرتبة السادسة في سلم الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويقترن امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل بسياستها التوسعية على حساب الأراضي العربية وبما يعرض المنطقة لأفدح الأخطار. والعراق كعضو في الجامعة العربية، يؤكد ما تضمنته العديد من قرارات مجلس الجامعة العربية بشأن هذا الموضوع ومنها: (أ) أن الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلبان إزالة أسلحة الدمار الشامل كافة من خلال جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تطبيقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. (ب) إن استمرار البرنامج النووي الإسرائيلي خارج النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يشكل تهديدا للأمن القومي العربي، وينال من مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار. وإن تكريس الأمر الواقع بإلزام دول المنطقة، فيما عدا إسرائيل، بنظام منع الانتشار، يشكل خللا خطيرا يهدد أمن المنطقة واستقرارها، لا يمكن قبوله. (ج) مطالبة مجلس الأمن بحكم مسؤولياته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين بضمان عالمية تطبيق كل الأحكام الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية دون ازدواجية في المعايير، وباتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك توفير ضمانات أمن فعالة وشاملة للدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

حادي عشر، أكدت قرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ٧٤/٥٣، على الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة بشأن حظر الهجمات العسكرية على المرافق النووية. ونعتقد أن هناك حاجة عاجلة لعقد اتفاقية دولية ملزمة تحظر مثل هذه الهجمات. وإن سابقة قيام إسرائيل عام ١٩٨١ بتدمير المفاعل النووي العراقي المخصص للأغراض السلمية وإفلات إسرائيل من أي عقاب، يجب أن تدعو المجتمع الدولي للتفكير الجدي بهذا الهدف.

ثاني عشر، نشاطر القلق الذي أبدته بعض الدول إزاء التركيز المبالغ فيه تجاه الأسلحة الصغيرة بشكل خاص والأسلحة التقليدية بشكل عام. ونؤكد على ضرورة التمييز بين الحاجة للسلاح للدفاع عن النفس وبين النقل

غير المشروع للأسلحة. كما ونشير إلى أن ١٠ دول من دول الشمال تنتج ٩٠ في المائة من السلاح في العالم، وأن الولايات المتحدة وحدها تنتج نصف ما ينتجه العالم من أسلحة تقليدية، وهي المصدر الأول للأسلحة في العالم.

ثالث عشر، وأخيرا، لن أكون مفرطا في التفاؤل ولن أقول إن الجهود الإقليمية والدولية الرامية لنزع السلاح والسيطرة على التسلح تبعث على التفاؤل والأمل، لأن ذلك يرسل رسالة خاطئة لأولئك الذين يعتقدون أنهم يلهون المجتمع الدولي بموضوع الأسلحة الصغيرة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، بينما يطورون ترسانتهم الهائلة من أسلحة الدمار الشامل، كما أن ذلك يرسل رسالة خاطئة لأجيالنا القادمة. إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديدا للبشرية جمعاء، وإن استعمالها ينطوي على عواقب وخيمة على البشرية جمعاء، وعلينا أن نضع مصلحة البشرية فوق المصالح الضيقة لهذا الطرف الدولي أو ذاك، وأن نواصل هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية مثلما حددته بوضوح الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح عام ١٩٧٨. ولقد وفرت فتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ أساسا قانونيا وأخلاقيا يمكن البناء عليه في هذا الشأن.

**السيد فيلس - إيميه** (هايتي) (تكلم بالفرنسية): في بداية عام ١٩٦٦، وبعد مفتاحات سرية من البيت الأبيض إلى السوفيات في نهاية عام ١٩٦٥، على أمل الحد من سباق التسلح بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية، كتب الرئيس لندون ب. جونسون إلى رئيس الوزراء السوفياتي، السيد كوسيغين قائلا:

"أعتقد أنك لا بد تدرك أنني، عقب نشركم لمنظومة قذائف مضادة للقذائف التسيارية، أصبحت أواجه ضغوطا كبيرة من أعضاء الكونغرس والرأي العام لا لنشر منظومات هجومية في هذا البلد فحسب، ولكن أيضا لزيادة قدراتنا زيادة كبيرة لاختراق أي منظومة دفاعية يمكن أن تقيموها. فإذا شعرنا بأننا مضطرون إلى زيادة قدرات أسلحتنا الاستراتيجية هذه الزيادة الكبيرة، لا شك عندي في أنكم بدوركم ستشعرون بأنكم مجبرون على أن تفعلوا نفس الشيء. ونكون بالتالي قد جلبنا تكاليف هائلة على كلا الجانبين دون تعزيز أمن شعبينا تعزيزا جوهريا." ("مغالبة الصراع الدولي"ص ٩٧-٩٨).

وهناك عدد كبير من القادة في الساحة الدولية، مثل السيد جونسون تماما، كانوا وما زالوا يرون هذا الرأي. وبالتالي ليس هناك افتقار إلى الرؤية الصائبة، وإنما إلى الإرادة السياسية التي تجعل من تلك الرؤية حقيقة.

إن العالم لم يعد محكوما عليه بقيد الحرب الباردة. ولم يعد الستار الحديدي بين الشرق والغرب جزءا من المشهد الدولي، ولكن عقلية الحرب الباردة ظلت مستمرة إلى اليوم. ومبدأ الردع النووي، الذي يعني ألا يسمح أحد الطرفين للطرف الآخر بأن يتفوق عليه في ابتكاراته التكنولوجية، بل أن يحقق التفوق الحاسم، لا يزال حيا ومعافى. وتوازن الرعب هذا، الذي أقامته ذات مرة دولة نووية لاستنفاد قوة دولة منافسة، لا يزال ساري المفعول ولا يزال يستخدم أداة للإبتزاز بغية تلقين الآخرين درسا، ولا سيما دول العالم الثالث.

ولكي نفهم أن عالم ما بعد الحرب الباردة لم يتغير تغيرا حقيقيا كبيرا يكفي أن نلقي نظرة على استمرار اختلاف وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي والمأزق الذي تسبب فيه ذلك المزاج الذي إن لم يكن مولعا بالحرب فهو على الأقل يتسم بالريبة خلال مفاوضات نزع السلاح. فمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها (ستارت الثانية) بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، لا يزال دخولها في حيز النفاذ معلقا؛ والمفاوضات بشأن ستارت الثالثة التي أعلن عنها في حزيران/يونيه لم تبدأ بعد؛ وأنهى مؤتمر نزع السلاح دورته السنوية بدون اعتماد حتى برنامج للعمل؛ ولم تنجح المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لحظر انتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية؛ ولم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح؛ ومعاهدة بيليندابا، لإنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية لا تحرز تقدما، وتشكك البشرية في توفر الإرادة السياسية لدى الدول النووية فيما يتعلق بالمعاهدة الخاصة بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فتح باب التوقيع عليها منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لم تنل إلا ٢٦ تصديقا من التصديقات الـ ٤٤ اللازمة لدخولها حيز

النفاذ. ويجدر بالذكر أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الروسي ليست من بين البلدان التي صدقت عليها. وكلنا نعلم الآن ما حدث لمعاهدة الحظر الشامل الأسبوع الماضي في مبنى الكونغرس الأمريكي. وقد أشار إلى ذلك سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه اليوم وذكر أشياء مطمئنة.

إن وفدي من الوفود التي تعتقد أن السلطة قبل كل شيء سلطة أخلاقية. ولذلك فإنه يتساءل إلى أي مدى يمكن أن نحث بضمير مرتاح دولا مثل الهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن الاستمرار في إجراء تجاربها النووية. أما وقد قلت ذلك، فإن الأعضاء سيفهمون لماذا استغل عدد كبير من الوفود هذه المناقشة ليشددوا على طابع عدم المساواة في النظام الدولي؛ وهي محقة تماما، فقد استنتجت أن الدول النووية، في التحليل النهائي، متعلقة بمبدئها القائم على الردع ويبدو أنها مهتمة على نحو أكثر بحرمان الدول الأخرى من إمكانية امتلاك ترسانة نووية، بدلا من بناء عالم لا يتعين على أي مدينة فيه أن تقاسي من نفس ما قاست منه هيروشيما ونغازاكي في آب/أغسطس ١٩٤٥.

أما بالنسبة لمسألة القذائف، فإن وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد داناباالا، الذي يود وفدي أن يشيد به بما هو أهله تماما من الإشادة على البيان الذي أدلى به في ١١ تشرين الأول/اكتوبر، قد حذر من نشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف.

وقد قال إن هذه الممارسة تعني أن المجتمع الدولي فقد حجر زاوية آخر يستند عليه بناء نزع السلاح، وأعني به منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد نشارك الدول الأعضاء فيما تشعر به من قلق إزاء الطعن في معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٢.

ولن يسهب وفدي في الكلام عن هذه الموضوعات ذات الأهمية، إذ أنه يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وبلدي عضو فيها. إلا أن وفدي، يود أن ينضم إلى آخرين كثيرين في الإعراب عن أسفه لانتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها. وعلى الرغم من أن هذه الأسلحة ليس لديها القدرة على التدمير الذري، فإنها تشكل الأدوات الحقيقية التي يستعملها المجرمون والمتاجرون بالمخدرات والإرهابيون. وفي بورت أو برنس، وغيرها من مدن ومقاطعات هايتي، يصعب على المرء القول بوجود أمن دائم، على الرغم من الجهود التي تبذلها قوة الشرطة الوطنية الجديدة، وذلك بسبب الأعمال التي تقترفها العصابات الحائزة لهذه الأسلحة والتي لا تستطيع السلطات الهايتية أن تتعقبها دائما من أجل تقديمها إلى العدالة. وكانت شقيقة الرئيس رينيه بريفال ضحية لهجوم؛ واغتيل عضو بمجلس الشيوخ، كما أطلق الرصاص على عقيد سابق بكل وحشية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر؛ وقد أفادت البعثة المدنية الدولية في هايتي بأن ١٠ ضباط شرطة قتلوا منذ بداية العام كما اغتيل أربعة أفراد شرطة منذ أسبوعين فحسب. وعلاوة على ذلك، فَقد عدد كبير من أعضاء المجتمع المدني أرواحهم بسبب حالة انعدام الأمن هذه.

إن الجريمة المنظمة لم تسهم أبدا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. بل، على العكس، إنها تذكي لهيب الحروب الأهلية، وتشجع على نزوح المواطنين، وتزعزع استقرار الديمقراطيات الفتية وتمنع الناس من استثمار رؤوس الأموال. وربما كانت هذه الأسلحة صغيرة وخفيفة، إلا أن الأضرار التي تلحقها بمنطقة أو بأمة بأسرها قد تكون هائلة. وطبقا للإحصائيات التي نشرتها وزارة خارجية هولندا، فإن ما يقرب من ٩٠ في المائة من ضحايا الحروب الأخيرة قتلوا بهذه الأسلحة. ويشكل المدنيون ٩٠ في المائة من الضحايا. أما الأطفال الذين قتلوا منذ عام ١٩٨٧ فيبلغ مجموعهم مليوني طفل، و ٤,٥ مليون معاق وتحول مليون طفل إلى يتامى بينما شرد ١٢ مليون، ومن هنا يمكن القول إن تلك الأسلحة، التي تسمى بالأسلحة الصغيرة، يمكنها أن تفني قبيلة بأكملها، وجماعة عرقية بأكملها، وأقلية بأسرها، وتشكل أدوات الموت هذه، والتي يمكن الحصول عليها بطرق غير مشروعة مقابل مجرد حفنة من الدولارات، شاغلا من أكبر الشواغل لحكومتي.

وفي هذا السياق، يشجع وفدي مبادرات بلدان مثل كندا وسويسرا، التي تحاول إنشاء تقنيات قابلة للتطبيق عالميا لتسجيل الأسلحة، بمشاركة فعالة من جانب صناعة الأسلحة. كما يشير وفدي إلى الحلقة الدراسية الثانية التي نظمتها سويسرا وألمانيا في حزيران/يونيه الماضي لمكافحة انتشار الاتجار غير المشروع بهذه الأجهزة المخيفة. ويرحب وفدي أيضا بالجهود المشتركة التي يبذلها أعضاء المجتمع الدولي الذين أدركوا أهمية التنظيم

على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد، نشيد بالخطوات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية، التي تواصل حث الدول الأعضاء على التصديق دون توان على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صناعة الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وغيرها من المواد ذات الصلة بصورة غير مشروعة، التي وقعت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ١٩٩٨، وذلك وفقا لقرارها الصادر في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وفي هذا السياق، تؤيد هايتي عقد المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة، المخطط لعقده في وقت لا يتجاوز سنة ٢٠٠١، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ هاء. وهي تأمل أن يبذل كل ما هو مستطاع حتى يصبح هذا المؤتمر من أفضل المؤتمرات، لا من حيث الاقتراحات ومشاريع القرارات التي ستعتمد فحسب، وإنما من حيث تنفيذ التدابير الملموسة أيضا. وفي هذا الصدد يؤيد وفدي توصيات فريق الخبراء الحكوميين الواردة في تقرير الفريق (A/54/332)، وهو لن يدخر جهدا حتى يجد علاجا لهذا الوبال، الذي ينشر الرعب ويزعزع استقرار أسس مجتمعاتنا ذاتها.

الإنسان حيوان، ولكنه حيوان عاقل. فقد وهب الذكاء والإرادة والإحساس. وقد كشف عن شجاعته في أوتاوا في ١ آذار/ مارس، عندما كفل سريان اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وبرهن في مابوتو في أيار/ مايو الماضي، أثناء الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، أنه كان من العبقرية بحيث وضع خطة عمله موضع التنفيذ.

وما لم يتخذ نفس النمط من الإجراءات فيما يتصل بالأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية فسوف تظل الأمم المتحدة متجرا يبيع الكلام فيما يختص بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل. وما دمنا نعطي وزنا لمبدأ الردع النووي أو ما يسمى بمبدأ الدفاع عن النفس، فلسوف تراق الكثير من المداد، بينما تظل دعائم الترسانات باقية دون تدمير. والقول المأثور "من يرغب في السلام يجب أن يستعد للحرب" يمكن تفهمه إلى حد ما، ولكننا ينبغي أن نحذر التسلح على نحو يؤدي إلى تدمير الكوكب، الذي هو تراث البشرية المشترك. وليت المرء يعرف أنه عندما يصبح الأسرع في امتشاق السيف، فإنه من نفس المنطلق، سيتسبب في تصعيد مفرط لن يكسب منه أحد، وإنما سيخسر الجميع، إذ كيف يمكن أن تصبح أسلحة الدمار الشامل أدوات حقيقية للسلم والأمن الدوليين؟ وليت المرء يعرف أنه وهو ينغمس في حرب تهدد بفناء العالم إنما يخاطر بتدمير ذاته، فما هو الأساس لهذه الاستراتيجية السياسية والعسكرية؟

الدول، في التحليل النهائي، لها مصحلة أعظم في بناء نظم تعاونية لنفسها تفوق مصلحتها في خلق مناخ من الريبة المتبادلة التي تهوي بنا إلى قاع الجحيم؛ وهو أمر يمليه الحس السليم والمنطق، وذلك في ضوء التطلعات المشتركة للدول. وليس هناك معنى لتكريس مبالغ باهظة لصنع وتكديس الأسلحة التي يعد المرء بأنه لن يكون أول من يستعملها، في حين كان من الممكن تخصيص تلك الأموال للتنمية الاجتماعية، والخدمات التعليمية والصحية. إن السلم والأمن الوطنيين والدوليين لا يعتمدان بالضرورة على القذائف والقنابل أو على أي نوع آخر من أسلحة الردع. إنهما مرتبطان ارتباطا لا تنفصم عراه بمستويات الفقر والبطالة في المجتمعات وبمستويات التدريب في تلك المجتمعات، وبعبارة أخرى، بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات.

وفي عالمنا الحالي الذي أعقب نظام الشرق والغرب، على مَن يرغب في السلم أن يستعد أيضا للسلم، ويعني ذلك أن عليه أن يخلق ثقافة السلم. وكما يبين دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بوضوح:

"لأن الحرب تبدأ في عقول الناس، ففي عقولهم أيضا ينبغي أن يبنى الدفاع عن السلام".

**السيد فورنر - روفيرا** (أندورا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه باسم وفدي، بالتهنئة إلى الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم.

أندورا نموذج من النماذج الأولى للأقاليم المنزوعة السلاح في أوروبا، وقد تشكلت في عام ١٢٧٨ بفضل إبرام ميثاق سلام اقتضى هدم القلاع كافة. وهذا التدبير قد يبدو بسيطا اليوم، إلا أنه لا يزال من الممكن تطبيق فلسفته في الحالة الراهنة، حيث لا تزال بلدان عديدة تنفق أموالا طائلة على بناء ترساناتها. وربما كان تدمير الأسلحة بكافة أنواعها، الأسلحة التي اتجه التفكير إليها في الأساس لقتل البشر، هو أفضل وسيلة للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

وتسعى إمارة أندورا جاهدة، منذ أن أصبحت عضوا في هذه المنظمة في عام ١٩٩٣ إلى الانضمام إلى بعض المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح. وسوف أطلع اللجنة بإيجاز على منجزاتنا في هذا الميدان.

في عام ١٩٩٦ أودعت أندورا الصكوك الثلاثة التي يقتضيها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر من ذلك العام، وقّع رئيس حكومتنا في نيويورك على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومن المقرر التصديق على تلك المعاهدة أثناء الدورة البرلمانية الحالية. ونحث البلدان كافة على السير على نفس المنوال.

كما وقّعت أندورا في عام ١٩٩٧ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد أودع صك التصديق عليها في حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويسعدنا أن نرى المعاهدة وقد أصبحت في نهاية المطاف نافذة المفعول في ١ آذار/مارس من هذه السنة. وهذه الحقيقة وحدها تؤكد مجددا إيماننا القوي بأن النتائج الحقيقية تتحقق إذا خلصت النوايا.

وهناك معاهدات دولية أخرى، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية قيد البحث حاليا، وستدرج في الجدول التشريعي في أقرب وقت ممكن. والواقع أنه على الرغم من الموارد الطائلة التي تنفقها أندورا لاعتماد معاهدة من المعاهدات، فقد أعطيت الأولوية من حيث المبدأ لاشتراكنا في الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح.

كما أخذت إمارة أندورا تستكشف طوال هذه السنوات السبل الكفيلة بالاشتراك في أعمال المنظمة التي تزيد كثيرا من رفاه البشرية. وفي هذا الصدد، تعتبر أندورا أحد البلدان التي أسهمت، بالتناسب مع مواردها، في المشروع الرائد المتعلق بالأسلحة مقابل التنمية في مقاطعة غرامش في ألبانيا، وهو المشروع الذي نظمته إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستهدف هذا المشروع جمع الأسلحة في تلك المنطقة وتدميرها بإعطاء حوافز إنمائية معينة للسكان المدنيين مقابل تطوعهم بتسليم الأسلحة.

كما ترعى أندورا معرض "تسديد السهام على الأسلحة الصغيرة: الدفاع عن حقوق الطفل" الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة، وهو المعرض الذي يمكن مشاهدته في دار اليونيسيف حتى كانون الأول/ديسمبر. ونحن نشجع الممثلين الذين يهتمون بالموضوع على اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل المعرض إلى بلدانهم. وفي اعتقادنا، حسبما قال رئيس الأساقفة ديزموند توتو:

"مما ينافي الأخلاق أن يرغب الكبار في أن يقاتل الأطفال في حروب الكبار نيابة عنهم".

وببساطة، ليس هناك دفاع أو حجة أو عذر لتبرير استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، ونحن نأمل مخلصين أن تؤدي جميع المبادرات المتصلة بهذا الموضوع والمقدمة إلى اللجنة الثالثة إلى تحسين الحالة الراهنة. ونحن نحتاج إلى أن نبين لأطفال اليوم، الذين هم قادة الغد، ما تنزله الصراعات المسلحة بالصغار من آلام ومعاناة. إذ قد يمكنهم تلافي أخطائنا وبناء عالم أفضل يعيشون فيه.

وفي هذه السنة، شأنها شأن السنوات السابقة، سنشترك اشتراكا كاملا في أعمال اللجنة الأولى. ولا بد لبلد صغير مثل بلدنا، لا يملك أسلحة من أي نوع ولا ينفق قرشا واحدا من ميزانيته على التسلح أن يكون له موقف إيجابي واثق من عملية التخلص من الأسلحة النووية ونزع السلاح العام الكامل. ومهما تطلب الأمر لبلوغ هدفنا النهائي، لا بد أن نصل إليه إذا كنا نؤمن بأن لنا مستقبلا.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود باسم الوفد الباكستاني أن أتوجه بالتهنئة إلى الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم.

لقد شهد هذا القرن أبشع إراقة للدماء بفعل آلات الحرب التي تتسم بسمة جهنمية مطردة، وهو ما تمثل في نهاية المطاف في السلاح المطلق - ألا وهو القنبلة الذرية. كما شهد هذا القرن أكثر الجهود تناسقا تبذل بهدف تحديد الأسلحة وتخفيضها وإزالتها، عن طريق التفاوض.

وشهدت الحرب الباردة سباق تسلح نووي وتقليدي لم يتوقف على مدى أكثر من ٤٠ سنة، جرى أساسا بين الكتلتين الأيديولوجيتين الغربية والشرقية، وعندئذ كان خطر المحرقة النووية واضحا وجاثما. وقد راود الأمل شعوب العالم المختلفة في أن تكفل نهاية الحرب الباردة

إحراز تقدم حقيقي صوب أهداف نزع السلاح النووي المتفق عليها والتخلص من الأسلحة النووية في نهاية المطاف، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، والحد من الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التقليدية على الصعيدين العالمي والإقليمي وتخفيض تلك الأسلحة والقوات.

ولكن رغم بدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن الأمل في تحقيق نزع السلاح على الصعيد العالمي وتعزيز السلم والأمن الدوليين آخذ في التلاشي السريع على ما يبدو، فخلال هذا العقد، تكاثرت الحروب والصراعات واتسم التقدم المحرز نحو نزع السلاح بطابعه الجزئي، بل إن هناك خطرا يتمثل الآن في احتمال عودة الجهود إلى الوراء. ولهذا التقهقر أسباب معقدة، ولكن العاملين الرئيسيين فيما تشهده العلاقات الدولية من تقهقر يتمثلان في التركيز المتزايد على القوة بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي المقاومة المحتومة لانعدام تكافؤ القوة.

وقد شهدت هذه السنة الأخيرة من الألفية عدة تطورات سلبية: أولا، تلاشي الثقة المتبادلة بين بعض الدول الكبرى في إطار الصراع الذي نشب في كوسوفو؛ وثانيا، اعتماد التحالف الغربي لمذهب استراتيجي جديد يتوخى إجراءات في "خارج المنطقة"، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية، بما فيها تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وثالثا، عدم تصديق دولة كبرى على معاهدة ستارت الثانية؛ ورابعا، التحرك صوب تعديل أو إلغاء معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، مما يمكنه أن يعيد إحياء سباق التسلح النووي بين الدول الكبرى؛ وخامسا، الإعلان عن مسودة مذهب نووي من جانب دولة نووية جديدة يتوخى النشر العملي لترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، الأرضية والجوية والبحرية، يمكن أن يؤدي إلى استمرار تزايد الأسلحة النووية والتقليدية في جنوب آسيا وفيما وراءها؛ وسادسا، رفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الهيئة التشريعية للطرف الرئيسي المقدم لهذه المعاهدة.

لذلك، فإن الانشغال بشأن زوال نزع السلاح له ما يبرره. ومن غير المقبول السعي إلى احتكار الأمن وتطبيق سياسة الكيل بمكيالين فيما يتعلق بتحديد الأسلحة. وكما قال الجنرال الأمريكي عمر برادلي أثناء الحرب الباردة:

"إننا نعيش في عصر عمالقة في الميدان النووي وأطفال في ميدان الأخلاق، وفي عالم بلغ العبقرية دون الحكمة، وملك القوة بلا ضمير".

وفي إطار البيئة الدولية المناوئة الحالية، ليس من المستغرب عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج للعمل أثناء عام ١٩٩٩. ويتعين على تلك الدول، التي نعت بشدة فشل مؤتمر نزع السلاح في البدء بمفاوضات، أن تنظر إلى أنفسها، فقد يكون الخطأ هناك. فمعارضة عدد قليل من الدول لأية مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي والفضاء الخارجي هي التي منعت المؤتمر من التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمله. ولكن، أحرز بعض التقدم، رغم تعثره، أثناء هذا العام. وإذا قبل مبدآ التوازن والإنصاف، أمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتوصل إلى اتفاق مبكر على برنامج للعمل في عام ٢٠٠٠.

ومن الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نبدأ مفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي، وحول منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

ولا نوافق على الرأي الذي أعرب عنه ممثل في هذه المناقشة، وهو أن على البشر أن يقبلوا الدول النووية الخمس بوصفها واقعا تاريخيا لا ينكر ولا يعكس مساره. بل على العكس من ذلك، ليست هذه الحالة، التمييزية على نحو جسيم، والقائمة منذ أقل من ٣٠ سنة، سوى مشهد ضئيل في التاريخ يجب عكس مساره إذا أراد البشر أن يحصلوا على ضمان ببقائهم. وإذا كان لنا أن نقبل الواقع، فلنقبل واقع اليوم، وهو أنه ليست هناك خمس دول نووية، بل ثمان دول على الأقل، و ١٢ دولة أخرى على الأقل يمكنها أن تطور بسرعة أسلحة نووية إذا شعرت بأن عليها أن تفعل ذلك.

والتقدم في مجال نزع السلاح النووي أمر ضروري لمنع انتشار الأسلحة النووية. ومقاومة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية السماح بالمفاوضات حول نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح تعرض للخطر مصداقيتها السياسية والأدبية في تعزيز عدم الانتشار.

وقد وافقت باكستان على البدء في مفاوضات حول إبرام معاهدة للمواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، مع الاحتفاظ بحقها في إيجاد حل لمشكلة الأنصبة غير المتساوية أثناء المفاوضات. ومع ذلك، فهذه ليست

القضية الوحيدة في المجال النووي التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بالتفاوض حولها. وبغض النظر عن تشاؤم البعض، نعتقد أنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يضطلع بالتفاوض حول جوانب هامة عديدة لنزع السلاح النووي، تتضمن اتفاقية تلزم الدول بالقضاء المبكر على الأسلحة النووية، وبرنامجا للتخفيض التدريجي للأسلحة النووية والقضاء عليها في نهاية المطاف.

والاتفاق في مؤتمر نزع السلاح على البدء في مفاوضات حول نزع السلاح النووي من شأنه أن يؤكد، أولا، جدية الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تخفيض الأسلحة النووية، والقضاء عليها في نهاية المطاف؛ وثانيا، يساعد على التغلب على الجمود الذي حدث في المفاوضات الثنائية المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية؛ وثالثا، يمكّن من إجراء مفاوضات بين جميع الدول التي تمتلك بالفعل أسلحة نووية أو إمكانية تصنيعها في وقت قصير؛ ورابعا، ييسر البدء في وضع صكوك أخرى لنزع السلاح والانتهاء من ذلك في تاريخ مبكر؛ وخامسا، يساعد على منع الدول النووية الجديدة من بناء ترسانة رئيسية للأسلحة النووية؛ وسادسا، يسهم في مصداقية الجهود الرامية إلى منع استمرار انتشار الأسلحة النووية.

ومن الهام بنفس القدر لمؤتمر نزع السلاح أن يتمكن من البدء في مفاوضات حول بند جدول الأعمال المتعلق بمنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وتنص المادة الأولى من معاهدة استكشاف الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ على أن الفضاء الخارجي "سيكون من حق جميع البشر". وحق البشر هذا يتعرض اليوم لخطر التحول إلى ساحة أخرى للتنافس العسكري. ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي تكبح جماح سباق التسلح النووي على نحو حاسم حتى الآن بين الدولتين العظمتين النوويتين - ذلك السباق الذي يصبح غير عقلاني في غيابها، تواجه مستقبلا مشكوكا فيه. وفضلا عن ذلك، من المقرر أن تقام في مناطق حساسة متعددة في العالم نظم دفاعية وطنية ضد القذائف، ونظم دفاعية ضد القذائف التعبوية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتسليح الفضاء الخارجي، وتزويده بنظم دفاعية ضد القذائف التعبوية يثير ثلاثة شواغل رئيسية على الأقل.

أولا، من المحتمل أن ينظر إلى تسليح الفضاء الخارجي على أنه مصمم لتحقيق سيطرة عالمية، مما يثير منافسة استراتيجية جديدة بين الدول الكبرى. وفي هذا الصدد، لا بد أن يشغلنا قول بعض من نصّبوا أنفسهم مشرفين على الفضاء العسكري أنهم يسعون إلى السيطرة على البعد الفضائي للعمليات العسكرية، وإدماج القوات الفضائية ضمن قدرات القتال الحربي عبر النطاق الكامل للصراعات. وقد أعلن بعض المسؤولين الرسميين "إننا لم نوقّع على أية معاهدة تنص على عدم قيامنا بتسليح الفضاء".

ثانيا، إن وضع نظم دفاعية ضد القذائف التعبوية، مع إدماجها - أو عدمه - في النظم التي يجري نشرها في الفضاء، يمكن أن يزود جانبا واحدا بميزة عسكرية كمية على خصومه المحتملين. ومن المحتمل أن يقوم هؤلاء الخصوم، استجابة لذلك، بتوسيع وتحسين نظم الإيصال النووية. وسيقوض ذلك بشدة الاستقرار النووي. وسواء استغل الفضاء لدعم إقامة دروع دفاعية ضد الهجمات بالقذائف، أو استخدم لنشر أسلحة موجهة ضد أهداف أرضية، فسيختل بشدة التوازن الاستراتيجي الأساسي بين الدول العظمى. وستكون النتيجة قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، ومن المرجح إلى أقصى حد قيام سباق جديد للتسلح النووي على الأرض.

ومن الواضح أن إعادة النظر في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، أو إلغاءها يمس عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. كما أنه سيقوض الثقة العالمية في استدامة الالتزامات الرسمية بكبح الأسلحة النووية، تلك الالتزامات التي قبلت وكرست بموجب معاهدات والتزامات ملزمة قانونيا. ويمكن أن تكون هناك آثار غير متوقعة، حتى بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولمعاهدة المواد الانشطارية.

ثالثا، إن إضفاء الصبغة الشرعية على نظم الدفاع ضد القذائف من جانب دولة أو أكثر من الدول الكبرى يمكن أن تكون له آثار خطيرة على الأمن الإقليمي كذلك، بما في ذلك إضفاء الصبغة النووية على جنوب آسيا وحيازة أي من الجانبين في جنوب آسيا لنظم الدفاع ضد القذائف ونشره لها سيخل بالردع ويزيد من الاعتماد على النظم الهجومية، وبخاصة القذائف. والأسوأ من ذلك أنه يمكن أن يكفل تحقيق التفوق بعد الضربة الأولى.

وكنتيجة طبيعية للالتزام بموجب الميثاق بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها يجب حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ويحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل على ضمانات ملزمة قانونيا من الدول النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي البيئة الجديدة التي أنشأها إضفاء الصبغة النووية على جنوب آسيا، فإن مهمة مؤتمر نزع السلاح المتعلقة باتخاذ نهج متفق عليه بشأن ضمانات الأمن السلبية تصبح أصعب وأكثر إلحاحا.

ومن المؤسف أن التجارب النووية التي أجرتها جارتنا في العام الماضي، واحتلالها مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية، قوضا المساعي التي بذلناها طيلة ٢٥ عاما لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا. ولكن باكستان لا تزال تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف البقاع الأخرى من العالم. ونحن على استعداد لتقديم الضمانات الواجبة، إذا رغبت في ذلك دول المنطقة، باحترام حالة عدم وجود أسلحة نووية في مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل مناطق أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وجنوب شرقي آسيا. وستؤيد باكستان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وتواصل المشاركة بنشاط أيضا في المؤتمر المعني بتدابير التفاعل وبناء القدرات في آسيا، الذي ترجع المبادرة بعقده إلى الرئيس نزار باييف رئيس جمهورية كازاخستان.

وتشارك باكستان مشاركة فعالة في الفريق المخصص الذي يجري مفاوضات لوضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهذه المفاوضات في مرحلة متقدمة إلى حد ما. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا الصعبة. ويمكن معالجتها عن طريق مداولات مركزة إذا اقتضى الأمر، كما يمكن حسمها من خلال الامتثال الصارم لقاعدة توافق الآراء. ويجب أن تنفذ بالكامل ولاية الفريق المخصص. وينبغي لبروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن يدعم وينفذ بالكامل المادة العاشرة من الاتفاقية فيما يتعلق بالتعاون العلمي والتكنولوجي. وبمجرد دخول البروتوكول حيز النفاذ، لن يكون هناك أي مبرر للإبقاء على أية أنظمة مخصصة للرقابة على الصادرات.

وباكستان ملتزمة بتحمل مسؤولية العمل فيما يتعلق بالتكنولوجيا والمعدات النووية والحساسة. ورغم ذلك، فإننا لا نستطيع أن نقبل الكيل بمكيالين أو النظم المقصورة على الصفوة التي تسعى إلى تطبيق قواعد دون مشاركتنا أو موافقتنا، أو التي تسعى إلى حرمان باكستان حتى من الاستخدامات السلمية لنفس التكنولوجيات التي يطلب منا ألا ننقلها إلى الآخرين. لذلك، فإننا مقتنعون بأنه يجب تعزيز الهدف من منع انتشار التكنولوجيات الحساسة بترتيبات متعددة الأطراف تتفق مع القانون الدولي وتتسم بالشفافية.

وبينما تقتل الأسلحة الصغيرة الأفراد، فإن الأسلحة الأكبر هي التي تزعزع استقرار علاقات الأمن في المناطق التي تتسم بالتقلبات في العالم، وتستنزف أكبر الموارد من أجل الدفاع الوطني. ومما يدعو إلى السخرية أن بعض مَن ينادون بأعلى صوتهم بتحديد الأسلحة الصغيرة هم أكبر موردي الأسلحة الأكبر والأكثر تقدما. وينبغي لهذه الدول أن تكفل ألا تتسبب عقود بيع الأسلحة الكبيرة في تفاقم الاختلالات الموجودة، أو في زيادة خطر نشوب الصراعات أو الأضرار الناجمة عنها. وبطبيعة الحال، فإن مجرد معالجة مسألة النقل الدولي للأسلحة لا يسهم بالضرورة في تعزيز الأمن، حيث أنها تستثني الإنتاج المحلي من هذه المعادلة. وتعتقد باكستان أن اتخاذ نهج إقليمي يشكل أكثر الأطر فعالية للتفاوض بنجاح حول عقد اتفاقات تعنى بتحديد الأسلحة التقليدية.

وقد طلبت الجمعية العامة من مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض بشأن مبادئ تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي - مثل مبادئ الأمن غير المتناقص للدول، ووضع مبدأ الاكتفاء بالنسبة للأسلحة. واعتماد هذين المبدأين يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا في المفاوضات الخاصة بتحديد الأسلحة التقليدية في مختلف مناطق العالم. وفضلا عن ذلك، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتناول جوانب هامة أخرى لقضايا الأسلحة التقليدية، مثل مسألة التكنولوجيات العسكرية الجديدة وأثرها على الأمن الدولي واختلال التوازن في امتلاك الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات بين مختلف مجموعات الدول.

ونوافق على أنه ينبغي تحديد الأسلحة الصغيرة على نحو أفضل، حيث أنها تغذي الصراعات في مناطق كثيرة جدا من العالم. ولكن هذا يجب ألا يجعلنا نغض النظر عن أن من الأهمية بمكان أن نعالج الأسباب الجذرية للصراعات، وألا نعرض للخطر حق الدول، لا سيما الدول الصغيرة، في ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها، أو نعرض للخطر حق الشعوب المناضلة ضد الاحتلال الأجنبي أو من أجل التمتع بحقها الشرعي في تقرير المصير.

وقد كان النهج المتخذ لمعالجة هذه القضية نهجا متفاوتا إلى الآن، وتشهد على ذلك المساعي المبذولة فيما سبق لتطبيق نهج بلدان أو مناطق معينة وخبراتها تطبيقا آليا على حالات ومجتمعات مختلفة أخرى. رغم ذلك ستدعم باكستان المساعي الرامية إلى تنظيم وتحديد الأسلحة الصغيرة، وبخاصة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وترحب باكستان بالقرار بعقد مؤتمر دولي في موعد أقصاه عام ٢٠٠١ بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة بجميع جوانبه. ونرى أنه لكي ينجح هذا المؤتمر، يجب أن تسبقه عملية تحضيرية قوية. وفي هذا الصدد، نتشاطر وجهة النظر التي تقول إن اللجنة التحضيرية، التي تقوم الجمعية العامة بإنشائها، يجب أن تكلف بتقرير نطاق المؤتمر، وجدول أعماله، وأهدافه.

وترحب باكستان بالاهتمام الدولي المتزايد بالبؤس والدمار الذي يتسبب فيه الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية. ورغم ذلك، فإن المؤتمرات العالمية ومعاهدات الألغام الأرضية التي تجتذب اهتماما كبيرا جدا من وسائط الإعلام يجب ألا تقلل من اهتمامنا بالحاجة إلى الالتزام على نحو أقوى بتخصيص الموارد للعمليات الفعلية لإزالة الألغام في البلدان المتضررة من هذه المشكلة. وهذه الموارد لم تزدد بالتناسب مع الاهتمام الذي أولته وسائط الإعلام للمؤتمرات والاجتماعات. وتشارك باكستان مشاركة فعالة في عمليات إزالة الألغام في جميع أنحاء العالم. ومشاركتنا النشطة في عمليات إزالة الألغام في الكويت وكمبوديا وأنغولا وسلوفينيا الشرقية والصحراء الغربية تدلل على التزام باكستان بالجهود الدولية الرامية إلى التصدي للخطر الداهم الذي يتسبب فيه الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية.

لقد انضمت باكستان إلى البروتوكول الثاني المنقح لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة بشأن الألغام الأرضية. ونحن نتقيد بوقف اختياري لتصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ونتطلع إلى المشاركة في المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف في البروتوكول الثاني الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وستقدم باكستان قريبا تقريرها إلى المؤتمر عن مختلف جوانب تنفيذ البروتوكول.

وسياسات باكستان بشأن نزع السلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بهدفها ذي الأولوية وهو تعزيز السلام والأمن والاستقرار في جنوب آسيا. ولقد قال رئيسنا التنفيذي الأعلى، الفريق أول برفيز مشرف، مخاطبا الأمة الباكستانية بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ما يلي:

"إن باكستان تعي دوما الشواغل الدولية حيال عدم الانتشار. ولقد اضطررنا في العام الماضي إلى الرد على التجارب النووية الهندية بغية الحفاظ على التوازن الاستراتيجي لمصلحة أمننا القومي والسلم والأمن الإقليميين. وفي البيئة النووية الجديدة في جنوب آسيا، نعتقد أن باكستان والهند يجب عليهما أن تمارسا أقصى درجات ضبط النفس والمسؤولية. ونحن مدينون بذلك لشعبينا وللعالم أيضا. وأود أن أؤكد للمجتمع العالمي أن باكستان، إذ تحافظ على مصالحها الأمنية الحيوية، ستواصل انتهاج سياسة ضبط النفس على الصعيد النووي وصعيد القذائف، وستواصل تقديرها لأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح على الصعيد العالمي".

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أضيف أنه لم يحدث تغيير في نهج باكستان الإيجابي حيال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فنحن في حاجة إلى جو خال من الإكراه. وإن الجزاءات والضغوط ليست غير مقبولة فحسب، بل وغير مثمرة. واستمرارها لا يوحي بالعدالة ولا يشجع على الثقة أو التعاون.

إن الحكم العاجل الذي أصدره عن بعد ممثل كندا، المحمي بالمظلة النووية، عن التغيير الداخلي الحاصل في باكستان يكشف عن سذاجة وجهل، إن لم نقل عن عجرفة. فالتغيير السلمي الحاصل في باكستان، وهو أبعد ما يكون عن عوامل عدم الاستقرار، يرمي على وجه الدقة إلى كفالة الاستقرار. ويتضح أن هذا التغيير يحظى بترحيب شعب باكستان على نطاق واسع، ويظهر خيبة الأمل إزاء التجربة الماضية، والرغبة في الحكم الصالح والإدارة السليمة وهما أمران ضروريان لتحقيق الاستقرار والإنعاش الاقتصادي والانصهار الوطني والديمقراطية الحقيقية. ونأمل، أقله، أن يتيح أصدقاؤنا الفرصة للإدارة الجديدة في باكستان لترسيخ مصداقيتها وصدقيتها بدلا من التسرع في إصدار الأحكام مثلما فعل ممثل كندا. ويجدر بنا أن نعترف بأن صحيفة تورونتو ستار كانت أبعد نظرا من الوفد الكندي.

ولو كانت كندا تشعر حقا بالقلق إزاء عدم الاستقرار في جنوب آسيا، لما تجاهلت مؤخرا الخطط التي أعلن

عنها جيراننا للمضي قدما في نصب الأسلحة النووية. وكان بإمكان كندا أن تمنع حدوث عدم استقرار وانتشار نووي في جنوب آسيا لو أخذت بتحذيرات باكستان في الستينات بعدم بيع مفاعل سيروس إلى الهند من دون ضمانات. ولقد أدى ذلك الإجراء الكندي إلى بدء الانتشار النووي في جنوب آسيا. وكنا نأمل أن نرى شيئا من الحس بالمسؤولية في الدعوة التي وجهتها كندا إلينا للاهتداء، لكن ربما يكون الأمل شيئا كثيرا عندما تتحول الأنظمة الديمقراطية إلى أنظمة منافقة.

إن باكستان تسعى إلى إقامة علاقة من السلم والكرامة والعدالة مع الهند، وسنعمل من أجل التوصل إلى حل حقيقي للاختلافات والنزاعات القائمة، بما في ذلك النزاع حول كشمير، على أساس قرارات مجلس الأمن. ونحن على استعداد لاستئناف حوار مهيكل دون شروط مع الهند لحل جميع المسائل المعلَّقة، لا سيما مسألة جامو وكشمير الجوهرية. ولقد قال الفريق أول مشرف بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ما يلي:

"ولئن كانت قواتنا المسلحة مجهزة بالكامل ومستعدة للدفاع عن سيادتنا الوطنية وسلامة أراضينا، فإننا نرغب في أن يظل الوضع على حدودنا مع الهند وعلى خط المراقبة هادئا وسلميا. وأغتنم هذه الفرصة لأعلن من طرف واحد عن تخفيف حدة التوتر العسكري على حدودنا الدولية مع الهند، وعن البدء بعودة جميع قواتنا التي تحركت صوب الحدود في الماضي القريب. وآمل في أن تكون هذه الخطوة بمثابة تدبير مفيد لبناء الثقة".

ويحدونا الأمل في أن تقابل الهند هذا التدبير لبناء الثقة بتدبير مماثل. ويمكن لهذين التدبيرين أن يستكملا بخطوات إضافية لإشاعة الطمأنينة وبناء الثقة المتبادلين.

لقد اقترحت باكستان على الهند نظاما استراتيجيا للتحلي بضبط النفس بصورة متبادلة يشمل الأسلحة النووية والتقليدية، فضلا عن حل الخلافات والنزاعات القائمة بينهما. ونشعر بقلق عميق إزاء الإعلان عن مشروع المبدأ النووي الهندي الذي يتوخى نشر ترسانة عاملة كبيرة من الأسلحة النووية الجوية والبرية والبحرية، فضلا عن حيازة أسلحة تقليدية خطيرة وفتاكة. وحتى لا تتصرف باكستان والدول المعنية الأخرى على أساس أسوأ الافتراضات، يتوجب على الهند أن تقدم ضمانات بالتخلي عن مشروع المبدأ النووي والإحجام عمليا عن نشر أسلحة نووية، والامتناع عن حيازة أنظمة مضادة للقذائف التسيارية وغيرها من الأسلحة التقليدية المتطورة والمزعزعة للاستقرار.

وعلى الرغم من الصورة القاتمة لعملية نزع السلاح اليوم، فإن العالم لا يسعه أن يتحمل الهزيمة في تحقيق هذا المسعى. فالفوضى التي يشهدها جدول أعمال نزع السلاح، وتطبيق الكيل بمكيالين في الترويج له، وتعطل عمل مؤسسات نزع السلاح، أمور ليس سببها اللاتناسب في القوة فحسب، وإنما أيضا انعدام إطار متفق عليه. وثمة شخصيات بارزة اجتمعت لاتخاذ تدابير جديدة لنزع السلاح. ونشعر بخيبة أمل إزاء التقرير الصادر عن محفل طوكيو الذي يؤيد عموما ما تريده الدول القوية والمحظية. فلقد تراجع عن التوصيات الأشد قوة والأكثر إنصافا التي أصدرتها لجنة كانبيرا قبل ثلاث سنوات.

لكن الحكمة التي تتحلى بها حفنة من الشخصيات ذات الخبرة ينبغي ألا تحجب أو تضعف إطار نزع السلاح الذي اعتمدته بالإجماع الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة عام ١٩٧٨. فبرنامج عمل الدورة الاستثنائية الأولى

"يعدد تدابير نزع السلاح المحددة التي ينبغي تنفيذها على مدى السنوات القليلة القادمة". (القرار S-10/2، الفقرة ٤٤)

وهذه "التدابير المحددة" تتوخى إحراز تقدم متزامن نحو تحقيق نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل النووية وغيرها، إلى جانب تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح على الصعد الثنائية والإقليمية والعالمية. واليوم، وفيما نشهد الفوضى الحاصلة في مجال نزع السلاح، أصبح من المحتم على المجتمع الدولي أن يترجم المبادئ والأهداف والتدابير المعينة المتخذة في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح إلى استراتيجية عملية لنزع السلاح. وهذه المهمة ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

والسعي إلى تحقيق نزع السلاح بلغ مفترق طرق هاما اليوم. فبوسعنا أن نستسلم للقوى الجبارة التي من شأنها أن تقسم العالم بين الدول التي تتمتع بضمانات كاملة وبين الدول غير الآمنة تماما. أو بوسعنا أن نحيي البحث عن

الأمن الجماعي بالتساوي بين جميع الدول على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. والخيار واضح وبسيط إذا ما نظرنا إليه من هذا المنظور.

**السيدة أرسي دي جنيت** (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): تعلم اللجنة أن رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، السيد ماجد عبد العزيز، عاد إلى عاصمة بلاده لدى انتهاء عمله في نيويورك. ويشرفني، بوصفي نائبة للرئيس، أن أعرض، بناء على طلب من المكتب، تقرير اللجنة (A/54/42) عن دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩.

وكما الحال في السنوات الأخيرة، يتألف التقرير من أربعة فصول وعدة مرفقات، وهو انعكاس للنتائج التي أسفرت عنها المداولات بشأن ثلاثة بنود موضوعية من جدول الأعمال للدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩.

الفصول الثلاثة الأولى تتضمن، على التوالي، المقدمة، والشؤون التنظيمية، والوثائق. ويتضمن الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

أما المرفقات فتتضمن النصين اللذين تم التوصل إليهما بتوافق الآراء بشأن البند ٤ من جدول أعمال الهيئة وهما "إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية"، والبند ٦ من جدول الأعمال، "المبادئ التوجيهية بشأن تحديد الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التأكيد بوجه خاص على تعزيز السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون". كما تتضمن المرفقات الوثيقة التي قدمها رئيس الفريق العامل المعني بالنظر في البند ٥ من جدول الأعمال، "الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح".

لقد نظمت هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ وفقا للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المنعقدة عام ١٩٧٨؛ ووفقا لـ"طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح"، المعتمدة عام ١٩٩٠؛ والمقرر ٤٩٢/٥٢ بشأن ترشيد عمل هيئة نزع السلاح، المعتمد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في الدورة المستأنفة للجنة الأولى.

ووفقا للمقرر الأخير، واعتبارا من عام ٢٠٠٠، سيكون لهيئة نزع السلاح بندان موضوعيان مدرجان في جدول أعمالها، أحدهما يتعلق بنزع السلاح النووي. وقد تضيف الهيئة بندا ثالثا إذا حصل توافق في الآراء على إقراره.

إن النظر في البند ٤ من جدول الأعمال دل بوضوح على أن إدراج مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جدول أعمال هيئة نزع السلاح كان قرارا حسن التوقيت. وعلى الرغم من المناقشات المكثفة جدا بشأن العلاقة بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية واتفاقات الأمن الإقليمية الأخرى، وبشأن التزامات الدول الواقعة خارج المناطق، وبشأن التحديد الجغرافي للمناطق ونطاقها، تمكنت الدول الأعضاء في النهاية من اعتماد نص بتوافق الآراء يوفق بين مختلف اعتباراتها الأمنية القومية. وتبرز هذه الوثيقة استعداد الدول الأعضاء لإظهار قدر كبير من التعاون في تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وفي إنشاء مناطق جديدة كتدابير فعالة لمنع الانتشار في إطار عملية نزع السلاح النووي.

أما بالنسبة للبند ٦ من جدول الأعمال بشأن التدابير العملية في مجال نزع السلاح، فقد اختتمت المناقشات بنجاح. واعتمد مشروع الورقة المنقحة الذي قدمه رئيس الفريق العامل بعدما وافقت جميع الأطراف على حل توافقي، واضعة جانبا مختلف المقترحات التي لقيت دعما من بعض الوفود أو مجموعة من الوفود. واعتماد النص حقيقة إيجابية في حد ذاتها، حيث يوفر النص للمجتمع الدولي مجموعة مبادئ توجيهية بشأن التدابير العملية في مجال نزع السلاح في حالات ما بعد النزاع.

مع ذلك، فإن النجاح الذي أحرزه الفريقان العاملان لم يتكرر في الفريق العامل المعني بالبند ٥ من جدول الأعمال، "الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح". ولا بد من التوضيح أن الوفود أظهرت مرونة بالمقارنة مع المناقشات التي جرت في الأعوام الماضية. ولقد عملت بهدف التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يمكن من اعتماد ورقة الرئيس بوصفها صيغة تتضمن تنازلات، ولكن فيما تواصلت المناقشة ظلت الخلافات بين المواقف بدون تغيير، بدلا من تضييق شقة الخلاف بينها.

إن العجز من التوصل إلى اتفاق على عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بعد أربع سنوات من المداولات، لدلالة أيضا على اختلاف الآراء فيما يتعلق بمستقبل نزع السلاح، ولا سيما نزع

السلاح النووي، ووسائل تحقيقه. وهو يدل أيضا على المناخ الدولي غير المؤاتي عموما. وعلى الرغم من كل ذلك، يحدونا الأمل في ألا تترك المضاعفات الطويلة الأمد للعجز عن التوصل إلى الاتفاق آثارا سلبية على هيئة نزع السلاح والمجتمع الدولي بأسره، خاصة وأن الهيئة، بوصفها هيئة تداولية وهيئة لصنع القرار، أنجزت عملا رائعا بشأن البندين الموضوعيين الآخرين المدرجين في جدول أعمالها في عام ١٩٩٩.

ومثلما ذكرت من قبل، سيكون لهيئة نزع السلاح اعتبارا من العام المقبل، بندان موضوعيان مدرجان في جدول أعمالها. وفي هذا الصدد، وبطلب من رئيس هيئة نزع السلاح، بدأت مع أعضاء المكتب الآخرين عملية تشاورية غير رسمية مع الوفود بشأن البندين اللذين قد يدرجان في جدول أعمال الهيئة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٠. وأرجو أن تشارك الوفود بحماس وأن تقدم إسهاماتها.

أخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن شكري لجميع الوفود على ما أبدته من تفهم ودعم. وندين بتقدير خاص لرئيس هيئة نزع السلاح على الطريقة الممتازة التي قاد بها عملنا، وكذلك لرؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة، الذين اضطلعوا بمهامهم بطريقة واسعة الخيال وإبداعية.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام جين يونغجيان، ولوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، جايانثا دانابالا، وموظفي إدارة شؤون نزع السلاح وإدارة خدمات المؤتمرات على ما قدموه من مساعدة قيمة، ولأمين عام هيئة نزع السلاح، تيمور ألاسانيا، وكذلك لزملائه الذين عملوا أمناء للأفرقة العاملة. وبالنيابة عن الهيئة، أعرب عن أخلص شكرنا لجميع أعضاء الأمانة العامة الذين ساعدوا الهيئة على أداء عملها.

بهذه التعليقات، أعرض التقرير السنوي لهيئة نزع السلاح، الوارد في الوثيقة A/54/42.

**السيد حسينيان** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهانئ، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأنا واثق من أن هذه اللجنة الهامة ستحرز بفضل مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية أفضل نتائج ممكنة. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المكتب الآخرين كذلك.

إننا نقف على أعتاب قرن جديد، قرن يأتي بآمال وتطلعات جديدة، آمال في حياة أفضل وفي عالم خال من الفقر، وعدم الأمن، والأهم، خال من ويلات الحرب. ولذلك فإن نزع السلاح وتحديد الأسلحة سيظلان هدفا مشتركا في السنوات المقبلة.

وقد حدثت تغيرات جذرية في العقد الأخير من القرن العشرين، فانتهاء الحرب الباردة والمنافسة بين الدول العظمى يقتضي الآن اتخاذ موقف أمني مختلف قائم على أساس مذاهب عسكرية جديدة. ولذلك ينبغي صياغة جدول أعمال جديد قائم على حقائق الواقع الجديد.

ومن ثم فإننا نعتقد على نحو راسخ أن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ضرورة حقيقية لتجديد الميثاق الوحيد في مجال نزع السلاح، الذي اعتمد في سنة ١٩٧٨، وهي من الواضح سنة مختلفة عن سنة ٢٠٠٠. ومن المؤسف أنه بعد ثلاث سنوات من المداولات بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح لم تتمكن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف جوانب المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن تعالج اللجنة الأولى في هذه الدورة الموضوع وتنظر في إيجاد سبل لتحقيق هذا الهدف القيم.

وإذ نقف على أعتاب القرن الجديد، من حسن الطالع أنه تم تسجيل تقدم في بعض مجالات تحديد الأسحلة ونزع السلاح. فحظر أسلحة الدمار الشامل، التي من بين أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، يعتبر الآن من الأولويات.

واتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي أبرمت بعد ٢٥ سنة من المفاوضات، يجري تنفيذها بصورة سلسة. ومع مراعاة تعقد الاتفاقية نفسها والصعوبات التقنية على طريق تنفيذها، ينبغي أن نعرب عن خالص امتناننا للسيد بستاني، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وموظفيه على جهودهم التي لا تكل. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من الوفاء بالجداول الزمنية المتوخاة في الاتفاقية للقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية الموجودة وتدميرها، حتى يكون القرن الجديد منذ بدايته قرنا خاليا من الأسلحة الكيميائية.

وظلت مساع حثيثة تجري في التسعينات لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وخاصة منذ عام ١٩٩٤، مع بدء المفاوضات المتعلقة بصياغة بروتوكول للتحقق ملزم قانونيا. وقد تبلور نص هذا المشروع بصورة جيدة، ويحدونا الأمل في أن يبرم البروتوكول في أوائل عام ٢٠٠٠. وهذا يتطلب بالطبع عملا شاقا، وتعاونا ومرونة من جميع الأطراف بغية تسوية المسائل الرئيسية المعلقة. وإن إقامة توازن بين جوانب نزع السلاح والتعاون التقني في البروتوكول من بين المسائل التي تستحق اهتمامنا وعنايتنا الكاملة.

وفور إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يصبح لهما نطاق لم يسبق له نظير وتوفران تطمينات كافية على أن أي انتهاك ممكن لأحكام الاتفاقية والبروتوكول سيجري التحقق منه بصورة فعالة. ويغطي الصكان جميع الصناعات الكيميائية والبيولوجية ذات الصلة على نطاق العالم ويخضعانها لفحص دقيق.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز بشأن حظر هذين الطرازين من أسلحة الدمار الشامل، لم يحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بالأسلحة النووية، بل حتى الإنجازات المتواضعة التي أحرزت في الماضي أصبحت الآن في طي النسيان.

ومما يثير المزيد من التشكك والقلق احتفاظ منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بمذهب الردع النووي العسكري بل وإعادة تأكيدها على التمسك به. وقد أعلن المجتمع الدولي بقوة وبسرعة اعتراضه على البيان الصادر مؤخرا عن الناتو في واشنطن، الذي أكد على أهمية مبادئ الأمن القائم على الأسلحة النووية. لقد ناقض ذلك البيان بالفعل توقعات المجتمع الدولي بأن ينتهي الاعتماد على الأسلحة النووية بعد نهاية الحرب الباردة والتنافس بين الدول العظمى ولا يزال الأمل يحدونا في أن يقوم أعضاء الناتو، في جهودهم الرامية إلى وضع الاستراتيجية الجديدة للعقود الأولى من القرن الجديد، بإجراء استعراض ومراجعة لهذه السياسة وتصور منظور أمني مختلف يأخذ في الاعتبار الحقائق في سياقها الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار العواقب المترتبة إذا ما لجأت بلدان وأحلاف أخرى إلى نفس المذهب واستئناف السعي إلى تصنيع الأسلحة النووية، فتكون النتيجة أن يبدأ سباق التسلح من جديد.

والحالة في جنوب آسيا تنذر بالخطر في هذه الناحية. فالاتجاه السائد في جنوب آسيا لم يثر الشكوك في مصداقية معاهدة عدم الانتشار فحسب، ولكن واجه أيضا فعالية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بتحد خطير. وتستدعي الحاجة بذل جهود جدية وجديدة من جانب كل واحد منا للحفاظ على مصداقية هذين الصكين الهامين.

وينبغي الآن النظر إلى عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي باعتبارهما أعلى الأولويات في جدول أعمالنا. ونرى أنه ينبغي النظر بجدية في النقاط التالية بغية تخفيف حدة الشواغل وتوفير الأسباب اللازمة لمنع وقوع كارثة في المجال النووي.

أولا، تنبغي مواصلة نزع السلاح النووي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وينبغي على الصعيد المتعدد الأطراف تفويض مؤتمر نزع السلاح بالبدء على الأقل في مستوى ما من التفاوض في دورته المقبلة. ونحن نقدر الجهود المخلصة التي تبذلها الوفود من مختلف الجهات لتقديم نهج أكثر واقعية تجاه هذه المسألة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية قطعا التحلي بالمزيد من المرونة لجعل هذه المفاوضات تبدأ في المؤتمر.

ثانيا، يتوقع أن تسهم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي للمفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تأخرت زمنا طويلا أن تبدأ. ونأمل في ألا يتورط مؤتمر نزع السلاح، الذي أنشأ مرتين لجنة مخصصة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في مناقشات إجرائية مطولة بشأن إنشاء هذه اللجنة المخصصة في دورته المقبلة، وينبغي أن يدخل في مفاوضات موضوعية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

ثالثا، ينبغي لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ أن يتوصل إلى اتفاق بشأن إعلان "مبادئ وأهداف" مستكمل بالإضافة إلى وثيقة مراجعة موضوعية عن تنفيذ المعاهدة. وسيمثل عدم تحقيق أي من هذه الأهداف في سنة ٢٠٠٠ نكسة أخرى لنظام عدم الانتشار في هذه المرحلة الحرجة للغاية. ونتمنى للسفير سيليبي، رئيس المؤتمر، كل النجاح، ونرجو منه أن يبدأ مشاوراته

بشأن النقاط الرئيسية المعلقة في اللجنة التحضيرية. ومن سوء الطالع أن اللجنة التحضيرية لم تنجح في تقديم توصيات إلى مؤتمر الاستعراض عن المسائل الموضوعية، كما تقتضي ولايتها. ولذلك فإن الوقت قصير، ومن شأن المشاورات المسبقة أن تكون مفيدة في رسم الطريق الطويل الموجود أمامنا.

رابعا، التطورات الأخيرة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية انتكاسة حقيقية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذه التطورات إن لم تراجع وتعكس يمكن أن تعرض للخطر عملية التصديق في دول نووية أخرى بل في دول غير حائزة للأسلحة النووية. وعلى الرغم من هذا التطور السلبي، نعتقد أن على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا للتغلب على هذا التحدي، وأن يبذل كل جهد ممكن للمحافظة على مصداقية معاهدة الحظر الشامل وأن يعمل معا للتمهيد لدخول هذه المعاهدة في حيز النفاذ.

خامسا، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخاصة في الشرق الأوسط، أحد العناصر الرئيسية والضرورية لنجاح عدم الانتشار. وإسرائيل، بمتابعتها لبرنامج سري للأسلحة النووية، قد عرضت السلم والأمن في المنطقة إلى الخطر. وينبغي أن يمارس ضغط على إسرائيل للتخلي عن سياستها النووية والاستجابة لدعوة المجتمع الدولي إلى ترك برنامجها للأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن المجالات الأخرى التي تشكل شاغلا مسألة القذائف. فتطوير القذائف إلى مدى أبعد مما هو ضروري للدفاع الوطني من شأنه أن يزعزع الأمن الإقليمي والعالمي. إلا أن مسألة القذائف في غاية التعقد، وقبل البدء في اتخاذ أي نهج على الصعيد الإقليمي أو الدولي ينبغي إجراء دراسة شاملة بواسطة هيئة مختصة. وهذه الدراسة، التي يمكن أن تكون بمبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، ينبغي أن تغطي مسألة القذائف بصورة كافية في جميع جوانبها وأن تحدد موضوعات رئيسية للمزيد من النظر.

ونظرا لأهمية المسألة، فقد وضع وفدي بعض العناصر لمشروع قرار بشأن هذه المسألة، وبعد تشاوره مع الوفود الأخرى سينظر في أمر تقديمه بصفة رسمية. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه خطوة أولى على الطريق الصحيح ونحن نسعى إلى وضع نهجنا في الأمم المتحدة تجاه مسألة القذائف الحساسة والهامة.

وفيما يتعلق بنزع السلاح الجزئي، نشعر بالارتياح من أن فريق الخبراء الحكوميين قد عمل مع الأمين العام بشأن وضع اللمسات الأخيرة على التقرير الثاني (A/54/258) عن الأسلحة الصغيرة. ويشمل ذلك التقرير توصيات تنفذها الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية وكذلك فرادى الدول بغرض مكافحة ومنع تكديس الأسلحة الصغيرة بصورة مفرطة في الصراعات الإقليمية، وهي المسؤولة عن قتل وجرح آلاف الأشخاص الأبرياء. وقرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي في سنة ٢٠٠١ سيتيح فرصة ملائمة للدول الأعضاء لتنظر في إيجاد سبل ووسائل لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

ومن حسن الطالع أن الدول الأعضاء استجابت بطريقة لم يسبق لها مثيل لرسالة الأمين العام التي يطلب فيها إبداء تعليقاتها على مختلف جوانب المؤتمر الدولي. والعدد الكبير من الدول الأعضاء التي استجابت للرسالة يدل في حد ذاته على اهتمام الدول الأعضاء بمواجهة هذه المشكلة وتصميمها على ذلك. وتلك الاستجابات وكذلك التوصيات المقدمة من فريق الخبراء توفر نقطة جيدة للانطلاق نحو تنظيم المؤتمر.

**السيدة جونود** (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالفرنسية): إن الانتشار العالمي لأسلحة الحرب وإساءة استعمالها على نطاق واسع من المسائل الرئيسية في عصرنا. ويمثل هذا الموضوع تحديا هائلا للجنة الصليب الأحمر الدولية، التي مهمتها تعزيز مراعاة القانون الإنساني الدولي ومساعدة ضحايا الصراع المسلح. وأود أن أؤكد على حقيقة أن هذه المهمة يجري تقويضها اليوم بانتشار الأسلحة الفالت عن السيطرة واستخدامها غير المنضبط - والأسلحة الصغيرة والخفيفة بوجه خاص.

وبالنظر إلى العدد الكبير من ضحايا الصراعات في الآونة الأخيرة، دعا المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، في عام ١٩٩٥، لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى

"أن تدرس، على أساس المعلومات المتوفرة لديها من المصادر الأولية، المدى الذي يسهم به توافر الأسلحة في انتشار انتهاكات القانون الإنساني

الدولي وتفاقمها في الصراعات المسلحة وتدهور حالة المدنيين".

وقد أدمجت ملاحظات وتوصيات لجنة الصليب الأحمر الدولية في دراسة نشرت مؤخرا بعنوان "توفر الأسلحة وحالة المدنيين في الصراع المسلح". ومبلغ علمنا أن هذه أول مرة تحاول فيها منظمة إنسانية دولية أن توثق بصورة منتظمة ودقيقة التكلفة البشرية لتوفر الأسلحة، على أساس تجربتها في الميدان.

وتظهر دراسة لجنة الصليب الأحمر الدولية رابطة قوية بين المستويات العالية من توفر الأسلحة والمستويات العالية من الضحايا المدنيين - أثناء وبعد فترات الصراع على السواء. ففي منطقة في أفغانستان، مثلا، انتهى فيها القتال بين الفصائل، ولكن لم ينزع السلاح من الأفراد، وجدنا أن عدد الإصابات الناجمة عن الأسلحة لم ينخفض إلا انخفاضا طفيفا.

وفي شمال غرب كمبوديا ازداد في الواقع شيوع مثل هذه الإصابات بعد رحيل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، التي واجهت صعوبات في الوفاء بأهداف نزع السلاح التي وضعتها. كما بينت الدراسة أن استعمال الهاونات والمدافع بطريقة غير مناسبة مسؤول عن غالبية الخسائر البشرية المدنية التي وقعت خلال المصادمات فيما بين الفصائل. وفي سياق العنف الاجتماعي بصفة عامة كانت الجروح العمدية الناجمة عن البنادق الهجومية تمثل، إلى حد بعيد، نوع الإصابة الأكثر تكرارا من غيرها. وتوحي هذه النتائج بالحاجة إلى نهج أكثر مراعاة للظروف الدقيقة، ينتهجه الراغبون في منع حدوث مثل هذه المآسي. وعلاوة على ذلك، توافق الأغلبية الساحقة من مندوبي لجنة الصليب الأحمر الدولية الخبراء على أن البنادق الهجومية تبدو الأداة الرئيسية المتسببة في وفاة المدنيين وإصابتهم.

واسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن ألقي الضوء على بعض الاستنتاجات الأخرى التي خلصت إليها دراستنا.

أولا: تؤكد الدراسة أن الإصابات البشرية المدنية تمثل نسبة كبيرة من الإصابات التي أحدثتها الأسلحة بين الناس عموما. وعلاوة على ذلك، يزداد مرض المدنيين ومجاعتهم وسوء معاملتهم عندما يقع الهجوم بصفة مباشرة على الوكالات الإنسانية ومن بينها لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتضطر هذه الوكالات إلى إيقاف عملياتها أو مغادرة البلد. ومن الممكن أن تستمر المعاناة، وغالبا طوال سنوات بعد انتهاء الصراع، ما دامت إتاحة الأسلحة تقوض سيادة القانون وتعرقل الجهود الرامية إلى المصالحة فيما بين الأطراف المتحاربة سابقا في إيجاد "ثقافة العنف".

ثانيا، مع ازدياد سهولة عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أصبح تعزيز احترام القانون الدولي أصعب من ذي قبل بدرجة هائلة. ويتجاوز انتشار الأسلحة في أيدي المستعملين الجدد، الذين يفتقرون في الغالب إلى الانضباط، سرعة الجهود الرامية إلى ضمان الامتثال لقواعد الحرب الأساسية.

ثالثا، بينما تسلم الدراسة بأن المسؤولية الأساسية فيما يختص بالامتثال للقانون الإنساني تقع على عاتق مستعملي الأسلحة، تؤكد الدراسة نفسها أن الدول والمؤسسات المشاركة في الإنتاج والتصدير تتحمل درجة من المسؤولية السياسية والأخلاقية، والمسؤولية القانونية في بعض الحالات، آراء المجتمع الدولي بشأن الغرض الذي تستعمل فيه أسلحتها وذخائرها. ولذلك تهيب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالدول أن تستعرض على وجه السرعة سياساتها المتعلقة بإنتاج الأسلحة والذخائر وإتاحتها ونقلها، وذلك على ضوء مسؤوليتها فيما يختص باحترام القانون الإنساني وضمان احترامه. كما نحث الدول على إدراج معايير تستند إلى ترجيح احترام القانون الإنساني وما يتصل به من قواعد السلوك الدولي عندما تضع سياساتها الوطنية وعندما تتخذ قرارات بشأن عمليات نقل الأسلحة.

والألغام الأرضية هي أحد الأسلحة التي تسبب انتشارها وسوء استعمالها في معاناة لا توصف شهدها هذا العقد. فالجهود الضخمة الباهظة التكلفة الطويلة الأجل التي تلزم لمعالجة الأضرار الناشئة عن هذه الأسلحة تعد سببا كافيا لمنع انتشار الأسلحة الأخرى - لا سيما بين غير الراغبين في احترام قواعد الحرب أو غير القادرين على ذلك. ونحن نرحب بما حدث هذه السنة من بدء نفاذ اتفاقية حظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتكديسها وإنتاجها ونقلها وتدمير تلك الألغام، الموقعة في أوتاوا، وإنشاء الدول الأطراف في مابوتو لآلية تعمل فيما بين الدورات وتقدم الدعم لمهمة تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية، وهي مهمة طويلة وشاقة. وتهيب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالدول كافة أن تنضم إلى المعاهدة دون تأخير.

وفي نهاية هذا الشهر ستعتمد حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية استراتيجيتها الطويلة الأجل للاستجابة للوباء العالمي المتمثل في الإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات مساعدة الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام والدعوة.

كما ترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة لسنة ١٩٨٠ دورا هاما فيما يختص بالحد من استعمال كافة الألغام الأرضية، ويحظر الأسلحة البشعة الأخرى مثل أشعة الليزر المسببة للعمى. وسيكون الاجتماع السنوي الأول المقرر عقده في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ للدول الأطراف الهادف إلى تعديل البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام الأرضية، والعملية التحضيرية التي ستبدأ في السنة المقبلة تمهيدا لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية المقرر عقده سنة ٢٠٠١ بمثابة فرصتين هامتين لتقييم تنفيذ البروتوكول الثاني وتناول الأعمال غير المنتهية المتعلقة بمؤتمر ١٩٩٦ الاستعراضي، لا سيما المشكلات التي طرحتها الألغام المضادة للمركبات. وتحث لجنة الصليب الأحمر الدولية بقوة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في هذا الصك الدولي الهام على الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها الأربعة في السنة المقبلة. ويساورنا القلق الشديد لأنه بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على اعتماد البروتوكول الثاني المعدل والبروتوكول الرابع الجديد، المتعلق بأسلحة أشعة الليزر التي تسبب العمى، لا يوجد سوى ٤٠ دولة طرفا فيهما، وذلك رغم أن الصكين قد اعتمدا بتوافق الآراء. ومن ثم، لا نرى سببا يدعو إلى عدم إضفاء الطابع العالمي عليهما.

وتمهيدا لمؤتمر استعراض الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معنية المقرر عقده سنة ٢٠٠١، تعتزم لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تستضيف اجتماعا للخبراء الحكوميين وغيرهم في الربع الثاني من السنة المقبلة لدراسة نهج شامل إزاء المشكلات الإنسانية الجسيمة التي أوجدتها مخلفات الحرب غير المتفجرة، ومن بينها الألغام المضادة للمركبات، والقنابل العنقودية وغير ذلك من الذخائر. وسنشجع أيضا على مد نطاق الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معنية لكي يشمل الصراعات المسلحة الداخلية أيضا.

وبالإضافة إلى اهتمام لجنة الصليب الأحمر الدولية بوضع قواعد جديدة، فإنها تهم بالإخلاص في تطبيق أحكام القانون الإنساني القائمة التي تنظم استعمال الأسلحة. وفي السنوات الأخيرة، استحدث أفرادنا الطبيون بالاشتراك مع طائفة كبيرة من المهنيين الطبيين العسكريين والمدنيين أداة تساعد الدول على الوفاء بالتزامها بتقييم مشروعية الأسلحة قبل نشرها - ألا وهي المادة ٣٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف. ويقوم مشروع سيروس، الذي تؤيده حتى الآن ١٥ رابطة طبية وطنية، بجمع بيانات المستشفيات وبيانات الخسائر البشرية المتعلقة بالإصابات المتكبدة في الصراعات التي دارت على مدى الخمسين سنة الماضية، وذلك لتحديد أنواع الإصابات وأشكال المعاناة الناتجة عن استعمال الأسلحة في حالات الصراع، ولتحديد تلك الأنواع تحديدا كميا. وقد اقترحت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن يوضع ما جمعه المشروع من بيانات عن إصابات تسببت فيها الأسلحة في الحسبان عند تحديد نوعية الأسلحة التي يمكن أن تسبب إصابات لا داعي لها أو معاناة غير ضرورية - وقد اشتق مصطلح سيروس "SIrUS" باستخدام الحروف الأولى من عبارة Super flouous injury or unnecessary suffuring الانكليزية ("أي الإصابات التي لا داعي لها أو المعاناة غير الضرورية"). إذ يقضي القانون القائم بأن تستعرض جميع الأسلحة الجديدة لتحديد ما إذا كانت بحكم طبيعتها أو تصميمها تحدث مثل هذه الإصابة. وترى لجنة الصليب الأحمر الدولية أن المعلومات التي قدمها مشروع سيروس تمثل أداة لإجراء نقاش واتخاذ قرار أكثر موضوعية بشأن الأسلحة الجديدة. وهي تفعل ذلك بتحديد الإصابات التي تكرر وقوعها أكثر من غيرها في الصراعات التي دارت على مدى العقود القليلة الماضية والإصابات التي كانت نادرة نسبيا. لكنها لا تقدم تعريفا لفكرة الإصابة التي لا داعي لها.

وقد حظر إعلان سان بطرسبرغ لسنة ١٨٦٨ استعمال الرصاصات المتفجرة، وذلك لحماية الجنود من المعاناة التي لا تحقق أي غرض عسكري وتخالف بذلك قوانين الإنسانية. وإنه من دواعي الانزعاج أن نعرف أن السنوات الأخيرة قد شهدت إنتاج رصاصات يمكن أن تنفجر في الجسم البشري لدى إصابته، وأن هذه الرصاصات قد بيعت واستخدمت. وفي مطلع عام ١٩٩٩، استضافت لجنة الصليب الأحمر الدولية اجتماعا للخبراء الحكوميين التقنيين والقانونيين، وقد أكد هؤلاء الخبراء مجددا أن انتشار مثل هذه الرصاصات يمثل مشكلة خطيرة ويقوض الغرض الذي من أجله صدر إعلان سان بطرسبرغ. ونحن نحث الدول كافة على الامتناع عن

إنتاج مثل هذه الرصاصات أو تصديرها، ونحث من يملكونها على حظر استعمالها بأي حال ضد الأشخاص، لأن هذا يمثل انتهاكا للقانون القائم. وتتوقع لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تقدم تقريرا عن هذه المشكلة إلى مؤتمر استعراض الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة المقرر عقده سنة ٢٠٠١ وأن تسعى إلى اتخاذ إجراء مناسب خلال ذلك المؤتمر.

وقد ألقت التقارير الصادرة في الآونة الأخيرة، ومن بينها تقرير نشرته الجمعية الطبية البريطانية في مطلع هذه السنة، الضوء على إمكانية إساءة استعمال أوجه التقدم الملحوظ السريع في ميادين الأحياء الدقيقة، والهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية. إذ أن استغلال أوجه التقدم الذي من هذا النوع للأغراض القتالية من شأنه أن يمثل انتهاكا واضحا للمحظورات القديمة وللتحريمات القانونية التي تقررت في القرن العشرين بشأن استعمال الأسلحة البيولوجية. ولكن إذا أريد للقواعد القائمة أن تصان، تعين على وجه السرعة إنشاء نظام رصد فعال للمساعدة على ضمان عدم تحول المعارف المكتسبة في هذه الميادين، التي ينبغي لها أن تفيد البشرية، إلى الاستخدام ضد البشرية. ومما يؤسف له أن الوقت ليس في صالحنا. وينبغي للاحتفال في السنة المقبلة بمرور خمس وسبعين سنة على اعتماد بروتوكول جنيف لحظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات الحربية أو استعمال أساليب الحرب البكتريولوجية، ومرور خمس وعشرين سنة على بدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة باستحداث الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية أو إنتاجها أو تكديسها وتدمير تلك الأسلحة، أن يتسم باتخاذ إجراء ملموس يكفل عدم انطلاق وحش الحرب البيولوجية البغيض من قمقمه في أي وقت من الأوقات. وتهيب لجنة الصليب الأحمر الدولية بالدول أن تبذل قصارى جهدها لكي تختتم في السنة المقبلة المفاوضات المتعلقة بوضع نظام رصد فعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المبرمة سنة ١٩٧٢.

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): لقد تلقيت طلبات من وفود تطلب الكلام ممارسة لحق الرد، ولكن نظرا لتأخر الوقت فإنني أطلب منها تأجيل الإدلاء ببياناتها حتى الغد.

## تنظيم الأعمال

**الرئيس** (تكلم بالاسبانية): بعد أن اختتمنا المناقشة العامة، سوف تضطلع اللجنة بالمرحلة الثانية من عملها وهي: مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال ٦٤ و ٦٥ ومن ٦٧ إلى ٨٥ والنظر فيها، أثناء الجلسات الثماني المقبلة، التي تبدأ من الغد ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وذلك بموجب برنامج العمل الذي اعتمد.

ويتسم البرنامج في هذه المرحلة من عمل اللجنة بالمرونة إلى حد ما وفقا للمقرر الذي اتخذ من أجل ترشيد أعمال اللجنة. ولا يعني هذا أن البيانات المدلى بها أثناء المناقشة العامة بحاجة إلى التكرار؛ بل على العكس ينبغي أن تصبح البيانات أشد تركيزا.

وبعبارة أخرى، فيما يتعلق بالمرونة، للوفود حرية طرح أي موضوع من موضوعات نزع السلاح للمناقشة، أو للحوار أو التعليق على مسائل محددة أو أحداث ذات صلة. ويمكن للممثلين أيضا عرض مشاريع قراراتهم التي قدمت بالفعل كما يمكن لممثلين غيرهم البدء في التعليق

على أي مشروع قرار مقدم. وبغية تنظيم الجلسات المقبلة يطلب إلى الممثلين التفضل بتسجيل أسمائهم في قائمة المتكلمين لجلسات محددة، إذا كانوا على استعداد للكلام.

كما أذكر الوفود بأن مشاريع القرارات في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي - وهي البنود ٦٤ و ٦٥ ومن ٦٧ إلى ٨٥ - ينبغي أن تقدم إلى الأمانة في الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة الموافق ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، دون أي تأجيل، على نحو ما اتفق عليه في جلسة ٢٣ أيلول/سبتمبر.

وستجتمع اللجنة مرة أخرى غدا في الساعة العاشرة صباحا لتبدأ المرحلة الثانية من عملها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.